NDI

بيئة المعلومات في لبنان

البحث في الاستجابات الملائمة

THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

المؤلّفة: ميرنا غانم
المحرّران: سامر عبد الله وأيمن مهنّا

يُعرب المعهد عن امتنانه لدعم الصندوق الوطني للديمقراطية لتوفيره التمويل اللازم من أجل إعداد هذا التقرير.

لمحة عن المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة غير ربحية، غير منحازة، وغير حكومية تُلبّي تطلّعات الأفراد في مختلف أنحاء العالم، الطامحين إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعمل على نشرها. منذ إنشاء المعهد في العام ١٩٨٣ وهو يعمل، بالتعاون مع شركائه المحلّيين، على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتعزيزها، من خلال تعزيز الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وصون نزاهة الانتخابات، والتشجيع على مشاركة المواطنين، وإشاعة ثقافة الانفتاح والمساءلة ضمن مؤسسات الحكم.

حقوق التأليف والنشر © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) تموز/ يوليو ٢٠٢٢. جميع الحقوق محفوظة. يجوز استنساخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمته لأهداف غير تجارية، لدى الحصول على إذن خطّي مُسبق من المعهد الديمقراطي الوطني، شرط الاعتراف بالمعهد على أنه مصدر المادة المنشورة، وتزويده بنسخ عن أي ترجمة محتملة. يُرجى إرسال طلبات النشر على العنوان التالي: legal@ndi.org.

فهرس المحتويات

١. خلاصة وافية ٤

٢. مقدّمة ٧

٣. المنهجية ٩

٤. المشهد الإعلامي والاستهلاك الإعلامي في لبنان ١١

٥. المعلومات المضللة والخاطئة في لبنان ١٥
المواضيع الأساسية للمعلومات المضللة ١٦
أزمة اللاجئين السوريين ١٦
انفجار مرفأ بيروت ١٧
كوفيد-١٩ ١٧
اغتيال الكاتب والناشط لقمان سليم ١٨
الأزمة الاقتصادية ١٩

٦. نتائج البحث والتحليل ٢٠

٧. التحليل والتوصيات ٢٨
المانحون ٢٨
وسائل الإعلام والصحافيون ٢٩
منصّات وسائل التواصل الاجتماعي ٢٩
منظمات المجتمع المدني ٣٠

١. خلاصة وافية

أحدث التقدّم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغييراً جوهرياً في السياسة والمجتمع على مختلف المستويات والأصعدة، لكنه لم يخلُ من عواقب. فهذه القوّة نفسها التي منحت الفئات المهمّشة والمقموعة صوتاً ومساحةً للتعبير عن نفسها، وفضحت مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، أوجدت أيضاً بيئةً خصبةً لتنامي السرديات والخطابات المرتكزة على المعلومات المضللة والخاطئة. بالفعل، شهدت حركة المعلومات الخاطئة والمضللة في لبنان، خاصةً منذ العام ٢٠١٩، زيادةً هائلةً، مما أثّر لا على السياسة فحسب، بل على الصحة العامة وسبل المعيشة أيضاً.

في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين: أولاً، فهْم كيف يستهلك الجمهور اللبناني الأخبار المنشورة على وسائل الإعلام التقليدية والبديلة، مع التركيز على نظرته إلى حملات المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة وكيفية تعاطيه معها؛ وثانياً، تكوين نظرة شاملة إلى المنظمات والمبادرات العاملة على مكافحة المعلومات المضللة/ الخاطئة في لبنان منذ العام ٢٠١٩. فممّا لا شكّ فيه هو أنّ فهم المشهد الإعلامي وطريقة استهلاك الإعلام في لبنان سيساهم في توجيه التدخّلات المقبلة لمعالجة المعلومات المضللة بطريقة أفضل. من هذا المنطلق، يحلّل الجزء الأول من التقرير المشهد الإعلامي في ضوء الإطار القانوني الذي ينظّم وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع. كما يقدّم لمحةً عن سلوكيات استهلاك الأخبار في المجتمع اللبناني، مناقشاً سرديات المعلومات المضللة المتعلّقة بأحداث هامة وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية. فضلاً عن ذلك، سيستعرض التقرير كيف تزدهر المعلومات المضللة في الأوقات الحرجة، محلّلاً مختلف العوامل التي تساهم في تزايدها بوتيرة مفاجئة وحادّة. أما الجزء الثاني من التقرير، فيُسلّط الضوء على النتائج المتأتّية عن مسح مؤسسة سمير قصير للمبادرات والمنظمات التي تستهدف المعلومات المضللة/ الخاطئة في لبنان. كما يُقيّم هذا القسم بعض المشاريع التي طُبّقت خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

يُعاين التقرير مشهد المعلومات المضللة منذ العام ٢٠١٩، مستشهداً بأمثلة حيثما توافرت، ومقدّماً معلومات أساسية حول الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن، خاصةً من حيث ارتباطه بمواضيع المعلومات المضللة. بالإضافة إلى ذلك، يعالج التقرير، بعين ناقدة، أداء وسائل الإعلام التقليدية والمؤسسات الرقمية التابعة لها، متمعّناً في دور وسائل الإعلام في تكريس سرديات المعلومات المضللة.

كذلك، يهدف التقرير إلى إبراز مدى الحاجة إلى نهج متين، وأكثر دقة، يساهم في إعداد وتطبيق سرديات مكافحة المعلومات المضللة، فضلاً عن السُبل المحتملة للقيام بذلك. ففي خضمّ تطوّر الذكاء الاصطناعي، وتزايد تطوّر وتعقيد الخوارزميات الهادفة إلى كشف بروباغاندا المعلومات المغلوطة والخبيثة، يُجادل التقرير في أنّ ناشري المعلومات المضللة باتوا يستخدمون تكتيكات جديدة بدورهم. تُثبت لعبة القط والفأر هذه، بشكل واضح، أنّ التكنولوجيا وحدها ليست كافية لمكافحة المعلومات المضللة. من هنا، بهدف لجم انتشار هذه المعلومات، لا بدّ من توجيه جزء من الاستثمارات نحو برامج التوعية الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار أنّ المشاريع القصيرة المدى لم تخلّف الأثر المرجوّ. في هذا الإطار، يُقدّم هذا التقرير توصيات هدفها مساعدة مختلف أصحاب المصلحة على إيجاد طُرق لمنع الانتشار السريع للسرديات الخاطئة وتجنيب المجتمع اللبناني عواقبها.

في ما يلي موجز بالتوصيات المقترحة:

١. تتطلّب معالجة المعلومات المضللة وضْع برامج طويلة المدى. فتؤدي عوامل كثيرة دوراً في مكافحة السرديات المضللة، خاصةً وأنه يتمّ تأليف الأخبار الكاذبة للّعب على الوتر العاطفي، وتكون هذه الأخبار عادةً أكثر جاذبيةً من الحقيقة.

٢. يجب اعتماد نهج شمولي عند إعداد البرامج، يشمل الأهداف الأساسية التالية:
   أ. إنشاء شبكات من متقصّي الحقائق، وتعزيز الشبكات القائمة، ودمجها في المنصّات الإعلامية المتاحة الحالية.
   ب. تمكين الصحافيين للتمسّك بالقيم والممارسات الأخلاقية عند إعداد تقاريرهم.
   ج. تحويل ممارسة تقصّي الحقائق إلى قيمة أساسية من قيم الصحافة.
   د. نشْر التوعية العامة بشأن المعلومات المضللة.

تنطوي الصحافة، كمهنة، على مخاطر شديدة. فيتعرّض الصحافيون لتهديدات يمكن أن تؤثّر على أدائهم وممارساتهم الأخلاقية. زِد على ذلك أنهم يعملون في بيئة تُسبّب الإجهاد والتوتّر، خاصةً عند وجود نزاعات أو مستويات عالية من الفساد وانعدام الأمن. وفوق ذلك، لا تتوانى الحكومات عن تضييق حدود حرية الصحافة أكثر فأكثر، سواء أفي لبنان أم في دول أخرى من المنطقة. في الواقع، يؤكد آخر تقرير أصدرته مؤسسة سمير قصير حول وضع حرية الصحافة، خلال ولاية الرئيس السابق ميشال عون التي استمرت ستّ سنوات، أنّ لبنان شهد تقييداً منهجياً للحريات الإعلامية، تجسّد في معظم الحالات بتزايد استدعاءات الصحافيين واستجوابهم من قِبل قوى الأمن والقضاء. بطبيعة الحال، تُسهّل هذه الإجراءات، لا بل تبرّر إلى حدّ كبير، انتشار العدائية ضدّ الصحافيين والمؤسسات الإعلامية. كما تُخلّف تأثيراً كبيراً على طريقة إنجاز الصحافيين لعملهم، مما يخفّف شعورهم بالأمان، ويؤثّر تالياً بشكل كبير على نوعية نتاجهم ومتانته، ومدى تصميمهم على متابعة تحقيقات معيّنة. في مثل هذه الأجواء، تزداد احتمالات تفشّي البروباغاندا والمعلومات المضللة عبر وسائل الإعلام المنشأة لغرض الترويج للبنى والسرديات السياسية فقط. فتنشر هذه المؤسسات الأخبار الكاذبة بشكل فاضح؛ وقد تبيّن، في أغلب الحالات، أنها كانت متواطئةً في افتعالها وفبركتها. من هذا المنطلق، يتطلّب التغلّب على هذا التحدّي مجموعةً شاملةً من الإجراءات لمساعدة الصحافيين على الشعور بنوع من الأمان والثقة المستدامة، وتعزيز قدراتهم على استخدام المنصّات والتقنيات الحديثة، وإعادة ترسيخ معايير هذه الصناعة كأسس مرجعية يمكن للمستهلكين الارتكاز عليها لاختيار مصدر أخبارهم.

يؤدي تزايد إلمام المجتمعات المحلية بأصول العمل الإعلامي دوراً مهماً في مكافحة المعلومات المضللة. فقد شهد لبنان، على مدى السنوات العشر الماضية، حركةً طلابيةً متناميةً ومشاركةً متزايدةً للشباب في الشأن العام. فتصدّر شباب وشابات عدّة مواجهات ضدّ المنظومة السياسية الحاكمة، على نحوٍ مهّد لثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وما لبثوا أن لعبوا دوراً رياديا في إنشاء منصّات إعلامية بديلة، لا بل ما زالوا يؤثّرون على هذا المشهد بشكل ملحوظ. من هنا، يبقى الاستثمار في تمكين الشباب حاجةً وفرصةً في آن. كيف لا وإشراك الشباب في النقاش حول المعلومات المضللة، وتمكينهم من قيادة المعركة ضدّ هذه المعلومات، سيساهمان بشكل ملحوظ في تعزيز التوعية المجتمعية وتخفيف الآثار الاجتماعية للمعلومات المضللة. أخيراً، من الضروري توطيد التعاون بين وسائل التواصل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني لتحسين قدرة المنصّات على تحديد محتوى المعلومات المضللة والتعامل معه. أما المنصّات الإعلامية البديلة، فلا يمكنها التحرّك بمفردها لتحديد سرديات المعلومات المضللة، أو تحليلها، أو فضحها، وذلك حول مختلف المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما لا يجدر بها ذلك. من هنا، يجب نسج علاقة تعاون مستدامة وطويلة المدى بين هذه المنصّات من جهة ومنظمات المصلحة العامة ومجموعات الضغط والتأثير من جهة أخرى. من شأن هذا الأمر أن يُعزّز قدرة المنصّات

على تحديد المعلومات المضللة، والقيام برصد منهجي يُراعي الاختلافات في المواضيع. لكن ينبغي أن تتجاوز هذه العلاقة حدود الارتباط السطحي بين الشركات التكنولوجية الضخمة ومنظمات المجتمع المدني، لتتحوّل إلى رصدٍ أدقّ لمحتوى اللغة العربية وفهْم اللهجات المحلية. بالتوازي مع ذلك، على منظمات المجتمع المدني المحلّية أن تشارك في عمليات ضغط من أجل مساءلة الشبكات الاجتماعية على المستوى العالمي.

٢. مقدّمة

يشهد لبنان، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، فترةً من انعدام اليقين والاضطرابات التي انعكست على النظام الإيكولوجي للمعلومات. ففي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، خرج الآلاف من اللبنانيين إلى الشوارع للاحتجاج على السياسات الحكومية والضرائب الجديدة، في ظلّ أزمة وشيكة باتت تلوح في أفق القطاع المصرفي، وتزايد الضغوط على العملة المحلية للمرة الأولى منذ حوالى ٢٧ عاماً. بدأت التظاهرات في بيروت، لكنها سرعان ما تحوّلت إلى احتجاجات على مستوى الوطن بأسره، ممّا أدى إلى استقالة حكومة سعد الحريري وفضح الانهيار الاقتصادي. وسرعان ما تفاقمت الأزمة بسبب جائحة كوفيد-١٩، ممّا أرهق القطاع الطبي وشكّل اختباراً لمدى جهوزية الحكومة للطوارئ. أما نقطة التحوّل في السياسة اللبنانية، فكانت انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠ الذي دمّر العاصمة وأحدث صدمةً عنيفةً في مختلف أنحاء لبنان وبين المغتربين اللبنانيين. فقد كشف هذا الانفجار الهشاشة المنهجية للمؤسسات الحكومية، لكن أيضاً، وهنا الأهم، التواطؤ الخبيث للطبقة الحاكمة في خسارة الأرواح وسبل المعيشة. تجلّى هذا التواطؤ بشكل ملحوظ في عرقلة مسار العدالة وإعاقة عمل محقّقَين عدليَّين متتالِيَين، ممّا حال دون مساءلة المجرمين على ما وُصف بأنه أحد أقوى الانفجارات غير النووية في التاريخ. حشدت هذه الواقعة دعماً متزايداً للجهات والمجموعات السياسية المستقلّة الناشئة في لبنان والخارج، ممّا ساهم في تحقيق نصر تاريخي لثلاثة عشر مرشّحاً مستقلّاً/ تقدّمياً في الانتخابات النيابية التي جرت في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٢. ما بين مأساة ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠ و«نشوة» ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٢، تمّ اغتيال لقمان سليم، أحد روّاد تقصّي الحقيقة والحفاظ على الذاكرة الجماعية، في ٣ شباط/فبراير ٢٠٢١.

عند تأمّل السرديات المحيطة بهذه الأحداث، يصبح من الواضح أنّ هناك من يستخدم تركيبةً متقنةً بشكل منهجي لطمس الأدلة، واختلاق معلومات مضللة، وتضليل انتباه الجمهور، وشنّ حرب إلكترونية منظّمة بين الحين والآخر ضدّ الخصوم السياسيين. يستخدم هذا الجهاز بنى تحتية معقّدة من وسائل الإعلام والمنصّات الرقمية.

تُعتبر وسائل الإعلام الرئيسية تابعةً مباشرةً إما لأحد الأحزاب السياسية الحاكمة، وإما لرجال أعمال منتسبين إلى أحد الأطراف السياسية. فيسود مناخ من انعدام الثقة بشكل عام في الأخبار والسرديات التي تروّج لها أكثرية هذه الوسائل، خاصةً بين جزء كبير من السكان الذين لا يتماهون مع الأحزاب السياسية التقليدية، والذين يشعرون أنهم محرومون من حقوقهم ويتعرّضون لنبذ منهجي من السياسة اللبنانية. يمكن تشبيه هذه الوسائل الإعلامية بالإعلام الرسمي الخاضع لأنظمة حكم استبدادية، خاصةً وأنها تروّج لسردية محدّدة سلفاً عوضاً عن إيجاد مساحة للنقاش وتزويد الجمهور بمعلومات من خلال صحافة استقصائية وقائمة على الأدلة. في العادة، تُقدّم هذه الوسائل الإعلامية، فضلاً عن مواقعها الإلكترونية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، نسخةً معدّلة، لا بل مشوّهة أحياناً، عن الوقائع، خاصةً عندما تكون مصالح سياسية معيّنة على المحك. في هذا الإطار، سيتمعّن هذا التقرير في مشهد المعلومات المغلوطة المرتبطة بالأحداث الاجتماعية والسياسية المذكورة أعلاه (الأزمة المالية، الجائحة، ثورة ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر، وانفجار مرفأ بيروت)، فضلاً عن الانتخابات النيابية.

عام ٢٠١٩، لوحظ ارتفاع حادّ في عدد مبادرات تقصّي الحقائق ومكافحة المعلومات المضللة والخاطئة. لكن لا ريب في أنّ هذا «القطاع»، الهادف إلى فضح سرديات المعلومات المغلوطة وتكذيبها، وبناء سردية

بديلة، يحتاج إلى الوقت والمزيد من الاستثمار لكي يكتسب المصداقية والقدرات التقنية والمهنية اللازمة، ويحشد جمهوراً خاصاً به. لكنّ التوعية العامة بشأن المعلومات المغلوطة بصفتها استراتيجية وأداة سياسيتين، وتأثيرها على مسار بناء الرأي العام، محدودة.

لا تؤثّر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة على النظام الإيكولوجي للمعلومات فحسب، بل تُشكّل خطراً جسيماً على عمل الصحافيين وحياتهم أيضاً. فتستخدم الأحزاب السياسية التقليدية (التي يتمّ ربطها أحياناً بجهات أجنبية) جيوشاً من المتصيّدين الإلكترونيين، بغية نشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية بحقّ الصحافيين، سعياً إلى تشويه سمعتهم وإسكاتهم. ويساهم مناصرو هذه الأحزاب السياسية، بشكل أساسي، في هذه الحملات.

٣. المنهجية

ترتكز هذه الدراسة على بحوث كمّية ونوعية، وهي تنقسم على مرحلتين. في المرحلة الأولى، أنشأ باحثون من المعهد الديمقراطي الوطني ومركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز) في مؤسسة سمير قصير ملفّ إكسل بكل برامج سلامة المعلومات ومكافحة المعلومات المضللة/ الخاطئة في لبنان، منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ وحتى تاريخ نشر هذه السطور. ولكي تكون الدراسة شموليةً قدر الإمكان، أجرى هؤلاء الخبراء بحثاً مكتبياً حول المشاريع المتعلّقة بالمعلومات المضللة، بما في ذلك الدعوات التي أطلقها المانحون إلى تقديم المقترحات، والتقارير/ المعلومات الصادرة عن المنظمات المنفِّذة. وقد أدرج باحثو مؤسسة سمير قصير كل برامج مكافحة المعلومات المضللة التي كانت المؤسسة مشاركةً فيها أو على علم بها منذ ٢٠١٩، واتصلوا بعدّة سفارات ومنظمات مجتمع مدني شريكة للتعويض عن الثغرات المحتملة في البحث المكتبي.

تمّ إدخال ما مجموعه ٤٦ برنامجاً إلى قاعدة البيانات، بدءاً من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ وحتى تاريخ نشر هذا التقرير. تضمّنت قاعدة البيانات المعلومات التالية عن البرامج المطبّقة:

- اسم المشروع
- المانح
- الشريك المنفّذ
- الشركاء المعنيون
- الجهات المستفيدة
- نوع المشروع
- الأهداف
- الميزانية
- الفترة الزمنية
- مكان التطبيق
- النتيجة

غطّى البحث، بحسب أفضل المعلومات المتوفّرة للباحثين وتحقيقاتهم الشاملة، كافة المشاريع المتعلّقة بسلامة المعلومات والمعلومات الخاطئة/ المضللة في لبنان والتي تمّ تطبيقها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وحتى تاريخ نشر هذا التقرير. لكن من المرجّح أنه قد جرى تطبيق مشاريع مشابهة من دون أن تكون لها بصمة مرئية على الإنترنت، وبالتالي تعذّر التعرّف عليها في هذا البحث.

في المرحلة الثانية من هذه الدراسة، حدّد البحث، بناءً على استعراض الأدبيات والمؤلّفات، أبرز الاتجاهات والسرديات المتعلّقة بالمعلومات المضللة في لبنان منذ ٢٠١٩. وكخطوة ثانية، أجرت مؤسسة سمير قصير بحثاً مكتبياً إضافياً لتكوين لمحة شاملة عن المشهد الإعلامي وطريقة استهلاك الإعلام في لبنان. كما أجرت المؤسسة أيضاً مقابلتين افتراضيتين مع خبيرين في مجال الإعلام والمعلومات المضللة.

تحدّث الخبيران- وهما ليال بهنام، مديرة البرامج في مؤسسة مهارات، ومحمود غزايل، صحافي ومدقّق معلومات- عن تجربتهما، فضلاً عن أفضل الممارسات بناءً على العمل الذي أنجزاه في مجال المعلومات الخاطئة/ المضللة والتدقيق في الحقائق. كما أجابا عن الأسئلة الستة التالية:

١. بناءً على تجربتك، ما هي برأيك مشاريع مكافحة المعلومات المضللة التي نجحت وخلّفت تأثيراً ملحوظاً؟

٢. أي نوع من المشاريع أثبت أنه الأكثر تكرّراً، لكن بالكاد له أثر يُذكر، بالمقارنة مع الجهود/ الأموال التي صُرفت عليه؟

٣. ما هي أفضل الطُرق للتواصل مع الجمهور ونشْر التوعية بشأن المعلومات المضللة وضرورة التدقيق في الحقائق؟

٤. كيف يمكن أن يكون الصحافيون ومدقّقو المعلومات معروفين أكثر، وأن يصبحوا مصادر موثوقة بالنسبة إلى الجمهور؟

٥. ما هي الجهود الإضافية التي على منظمات المجتمع المدني بذلها بهدف مكافحة المعلومات المضللة؟

٦. ما هي المصادر الأساسية لحملات المعلومات المضللة السياسية في لبنان على المستويات المحلّية، والإقليمية، والدولية؟

تتمثّل النتيجة المتوقّعة لهذه الدراسة بعرض أهمّ سرديات المعلومات المضللة في لبنان، وأكثرها اتّصالاً بهذا الموضوع، بالإضافة إلى تحديد منجزات المشاريع الماضية على صعيد تجاوز تحدّيات المعلومات المضللة. فضلاً عن ذلك، سيسلّط هذا التقرير الضوء على أفضل الممارسات في مجال مكافحة المعلومات المضللة، مع الإشارة إلى الأنشطة التي ينبغي تجنّبها في هذا المجال نظراً إلى ضعف تأثيرها بشكلٍ لا يضاهي الأموال المخصصة لهذه البرامج. أما قسم «التوصيات»، فقد صيغ بناءً على تحليل النتائج، وإجابات الخبراء، وتجربة مؤسسة سمير قصير في مجال تطوير الإعلام ورصد المحتوى الإعلامي.

٤. المشهد الإعلامي والاستهلاك الإعلامي في لبنان

ما زال المشهد الإعلامي في لبنان يعكس، إلى حدّ كبير، السياسة الحزبية، وبالتالي فهو يمثّل منصّةً طبيعيةً لخطاب تقسيمي وطائفي، غالباً ما يتحوّل إلى شكل من أشكال خطاب الكراهية. لكنّ بروز وسائل التواصل الاجتماعي، وتصاعد موجات الاستياء من السياسة لدى شريحة كبيرة من الشباب، مهّدا الطريق أمام عمل وسائل الإعلام الجديدة خارج حدود قوانين الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع. وبالرغم من الحريات النسبية التي تُميّز المشهد الإعلامي والحياة الاجتماعية في لبنان، بالمقارنة مع بقية بلدان المنطقة، فإنّ السياسة التقسيمية والطائفية وانعدام الاستقرار السياسي يخلّفان تأثيراً قوياً على البيئة المؤاتية لحرية التعبير. جدير بالذكر أنّ لبنان شكّل تاريخياً منطقةً ذات وضع خاص، ومردّ ذلك بشكل كبير إلى تنوّعه الديموغرافي والطائفي، وطريقة تداخل هذا التنوّع مع مصالح أجنبية مختلفة. فأثّر هذا الأمر بدوره على الحريات، معزّزاً المساحة المشتركة للتبادل الثقافي والسياسي.

منذ أوائل القرن العشرين، مروراً بالحكم العثماني والانتداب الفرنسي، ووصولاً إلى التسعينيات، شكّل لبنان واحةً لحرية الخطاب وحرية التعبير في المنطقة وملاذاً للصحافيين المنشقّين والناشطين السياسيين، وذلك بالرغم من الاضطرابات المتكررة التي شهدها والحرب الأهلية التي دامت خمس عشرة سنة. فصدرت أكثر من ٢٨ صحيفة[١] خلال الستينيات والسبعينيات، مثّلت وجهات نظر سياسية مختلفة، مع الإشارة إلى أنه قد تعذّر إيجاد مجموعة محفوظات مشابهة للإذاعات. مع ذلك، تُشير المعلومات المتوفّرة إلى أنّ عدد المحطات الإذاعية كان محدوداً بالمقارنة مع الصحف. بالنسبة إلى التلفزيون، كانت هناك شركتان خاصتان تسيطران على المشهد بين ١٩٥٦ و١٩٧٧. حينذاك، تمّ إنشاء تلفزيون لبنان، وهو المؤسسة التلفزيونية الرسمية، للإشراف على إدارة القطاع وإعداد برامجه ثم تولّي الإرسال في وقت لاحق. عام ١٩٨٥، أُطلقت المؤسسة اللبنانية للإرسال (إل.بي.سي) بهدف الترويج لخطاب القوات اللبنانية، إحدى أبرز الميليشيات المسيحية في تلك الآونة. وسرعان ما تمتّعت هذه المؤسسة بشعبية هائلة بين كلا الفريقَين السياسيَّين المتخاصمَين بسبب برامجها الترفيهية. قرابة نهاية الحرب الأهلية، شهد لبنان طفرةً من التلفزيونات. فمع تلفزيون لبنان والمؤسسة اللبنانية للإرسال، بلغ عدد المحطات التلفزيونية ٥٤[٢]، لم تكن أيّ منها مرخّصة، بما فيها محطة الـ «إل.بي.سي». استمرّ الأمر على هذا المنوال حتى العام ١٩٩٤ عندما أقرّ مجلس النواب قانوناً لتنظيم البث التلفزيوني، أصدر بموجبه رخصاً لأربع محطات تلفزيونية. ثم ازداد عدد المحطات المرخصة إلى ستّ. وتستمرّ محطتان دينيتان بالبث حتى يومنا هذا من دون رخصة، لكن بموافقة ضمنية من الحكومة. أما بقية المحطات، فأقفلت بموجب قرار حكومي. كان هذا على الأرجح أوّل مظاهر تقاسم السلطة في الإدارة العامة بين القوى السياسية ما بعد الحرب. تمّ تفصيل القانون بشكل يضمن تهميش الأصوات المستقلّة، أي أولئك غير المنتسبين إلى الطبقة السياسية الحاكمة أو القوى الإقليمية المؤثّرة، ومنعها من الوصول إلى موجات الأثير. أدى هذا الأمر، فعلياً، إلى ترويض الإعلام، مخلّفاً حيّزاً ضيّقاً جداً للخطابات البديلة. لكن بخلاف

١ Lebanese Civil War: 1975-1990: Newspapers. American University of Beirut Library Guides. متوفر على: https://libcat.aub.edu.lb

٢ Channels of Resistance in Lebanon. Zahera Harb. March 2011. Bloomsbury Publishing.

التلفزيون، كان مشهد الإعلام المطبوع نابضاً بالحيوية والدينامية، فاستمرّ يؤمّن فسحةً، وإن محدودةً، للأصوات المستقلّة.

ما زالت الأحزاب السياسية اليوم مسيطرةً على المحطات الإعلامية التقليدية. لكن ظهرت وسائل إعلامية في السنوات القليلة الماضية رداً على الاضطرابات السياسية[٣]. فاعتمدت خطاباً بديلاً عن مشهدٍ كان، خلال العقد الماضي، مجرّد انعكاس للإعلام التقليدي، حيث عكس نوعاً ما الانتماءات السياسية والانقسامات الطائفية نفسها.

نظراً إلى انعدام الاستقرار السياسي الذي طبع الوضع الراهن في لبنان طيلة السنوات السبع عشرة الماضية، تحظى نشرات الأخبار بنسبة كبيرة من المشاهدين، ويبقى التلفزيون المصدر الأول الذي تستقي منه الفئة الأكبر سناً من السكّان الأخبار. لكنّ رقمنة الإعلام غيّرت المشهد الإعلامي وسلوكيات استهلاك الإعلام بشكل ملحوظ، مع أنّ السرديات بقيت هي نفسها نسبياً. في بادئ الأمر، كان الفضاء الإعلامي الرقمي يردّد صدى الإعلام التقليدي، باستثناء مبادرات إلكترونية قليلة في مجال الصحافة. ولم تكن الحركة الاجتماعية التقدّمية قد وجدت مكانها بعد في الفضاء الإعلامي الرقمي، مع العلم أنها كانت قد تجسّدت في عدّة مناسبات قبلاً، بدءاً بالمسيرة العلمانية السنوية التي بدأت في ٢٠١٠، ومروراً بالاحتجاجات ضدّ الطائفية في ٢٠١١، والتظاهرات المعارضة لتأجيل الانتخابات في ٢٠١٥، وحركة «طلعت ريحتكم» في ٢٠١٥ (للاحتجاج على سوء إدارة الحكومة لقطاع النفايات الصلبة). في الواقع، كان لا بدّ من الانتظار حتى ثورة ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ التي شكّلت تمهيداً لبدء عهد جديد من الصحافة - جمعَ العمل الناشط مع إعداد التقارير الإعلامية - لكي تصبح الأصوات المستقلّة حاضرةً بشكلٍ متزايد في فضاء الإعلام الرقمي، ممّا أفسح المجال أمام إنشاء خطاب بديل في هذا الفضاء. فضلاً عن ذلك، تؤدي صحافة المواطن دوراً بالغ الأهمية في تغيير مشهد الإعلام الرقمي. فوِفقاً للمنتجة المنفّذة في قناة الجزيرة أمل حمدان، ساهم استخدام الهواتف المحمولة لالتقاط الأحداث، وتجميلها، ونشر أخبارها، في زيادة الاطّلاع على هذه الأحداث. وأصبحت المجتمعات المهمّشة التي لطالما تعرّضت لإهمال منهجي قادرة على الوصول إلى الأدوات التي تُتيح لها، ولمن يغطّي أخبارها، الحصول على جمهور.[٤]

تُظهر دراسةٌ أجرتها مؤسسة سمير قصير في ٢٠١٩ تراجعاً في استخدام جيل الشباب لفايسبوك كمصدر أساسي للأخبار. فيعتمد المشاركون في الدراسة، وهم طلاب جامعيون من مختلف أنحاء لبنان تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ عاماً، على تويتر وإنستاغرام لمتابعة الأحداث، وذلك بسبب التحديثات السريعة على كلتا المنصّتين. فضلاً عن ذلك، خلصت الدراسة إلى أنّ الجمهور الشاب الناطق باللغة الإنكليزية يميل إلى الاعتماد على الإعلام البديل، في حين أنّ أولئك الناطقين باللغة الفرنسية يستقون أخبارهم إجمالاً من المحطات التلفزيونية. فضلاً عن ذلك، تبيّن أنّ المشاركين المقيمين في بيروت واعون بدرجة أكبر لمدى مصداقية الأخبار على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي، بالمقارنة مع نظرائهم المقيمين في مناطق لبنانية أخرى؛ كما كانوا على درجة كبيرة من التشكيك في مدى موثوقية الأخبار، ومتنبّهين إلى احتمال انتشار حملات الأخبار الكاذبة. مع ذلك، بدا أنّ المشاركين المقيمين في بيروت يتأثّرون بأصدقائهم وأُسرهم عند اختيار وسيلتهم الإعلامية المفضّلة. وقد أعرب بعض المشاركين في دراسة مؤسسة سمير قصير عن استقائهم للأخبار من صفحات المحطات الإعلامية المحلّية على وسائل التواصل الاجتماعي، في حين أفاد آخرون بأنهم يرتكزون على مجموعات الدردشة الإخبارية على

٣ Independent Media in Lebanon: Content Analysis and Public Appeal, The Samir Kassir Foundation, December 2020.
متوفر على: https://www.skeyesmedia.org/documents/bo_filemanager/Independent-Media-in-Leba-nonEN.pdf

٤ Jad Melki, Micheal J. Oghia & Khaled Nasser, Mapping Digital Media: Lebanon, Open Society Foundations, March 2012, p.29

واتساب لمتابعة أحدث التطوّرات. فضلاً عن ذلك، أفادت الدراسة بأنّ الطلاب المقيمين في بيروت أبدوا اهتماماً بالأخبار الدولية، بخلاف المشاركين من المناطق الريفية. يدلّ هذا الأمر على أنّ الجمهور الشاب المقيم في المدن يحاول استقاء مصادر إخبارية أكثر شمولية.[٥] لكن لوحظ نقص في البيانات والدراسات حول كيفية استهلاك المواطنين للأخبار المضللة، ومدى تأثيرها على آرائهم وسلوكياتهم السياسية. في يوليو ٢٠٢٢، وبهدف فهْم كيفية تعاطي الجمهور اللبناني مع المعلومات المضللة والمغلوطة واستهلاكه للأخبار، أجرت مؤسسة سمير قصير والدولية للمعلومات دراسةً استقصائيةً باستخدام عيّنة من ألف مشارك من مختلف المناطق اللبنانية. هدف التقرير إلى التعمّق في مدى قدرة الجمهور على التمييز بين الحقائق والأخبار الكاذبة، وما إذا كان يقع في فخّ نشْر المحتوى المضلل على حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي. تمّ تقسيم المشاركين الذين تراوحت أعمارهم بين ١٨ و٦٤ سنة على مجموعتين، ألف وباء. عُرضت على المشاركين من المجموعة ألف خمسة عناوين حقيقية وعشرة أخبار كاذبة، ثم سُئلوا عمّا إذا كانوا لينشروا المقالات، وبأي دوافع، وعلى أي منصّة إعلام اجتماعي. أما المشاركون من المجموعة باء، فقد عُرضت عليهم العناوين نفسها، وطُرحت عليهم الأسئلة ذاتها، بعد أن سُئلوا إن كانت المقالات دقيقة أو مضللة برأيهم.

كشفت النتائج أنّ المشاركين لم يُعيروا مدى دقة المقالات انتباهاً كبيراً عندما كانوا يفكّرون في مشاركتها. وكان المجيبون الرجال أكثر ميلاً إلى تشارك الأخبار بالمقارنة مع المجيبات. بالنسبة إلى الفئات العمرية، كانت فئة ٣٥-٤٤ سنة الأكثر ميلاً إلى مشاركة المقالات من حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، ذكر المشاركون أنّ السبب الرئيسي لتشارُك هذه الأخبار بالنسبة إليهم كان مدى اتصالها بواقع المواطنين، وتأكيدها للتطورات التي تردّد خطاب المجموعة السياسية التي يدعمونها. في المقابل، كان المشاركون يمتنعون عن مشاركة الأخبار لسببين، هما تأكّدهم من أنها غير صحيحة، وعدم الاهتمام بموضوع معيّن. فضلاً عن ذلك، كان المجيبون أكثر استعداداً لمشاركة الأخبار المحلّية (٣٨,٩٪) من الأخبار الإقليمية (٢١,٧٪) والدولية (١٣,٥٪). يُثبت هذا الأمر محدودية اهتمامهم بالأخبار الدولية وانشغالهم في الغالب بالأخبار المتعلّقة بحياتهم اليومية. أخيراً، في ما يتعلّق بقدرتهم على تحديد صحة المقالات ودقتها، كان ٥٨,٧٪ منهم قادرين على التمييز بين الأخبار الحقيقية والكاذبة.[٦]

فرضت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة مزيداً من الضغوط على الوسائل الإعلامية البديلة. فبسبب انهيار القطاع المصرفي، أصبح من الصعب على هذه الوسائل إدارة مواردها المالية. فضلاً عن ذلك، باتت عائدات الإعلانات غير كافية على نحو متزايد لضمان الاستدامة المالية. وبما أنّ غالبية وسائل الإعلام البديلة ترفض الانتقال إلى نماذج عمل قائمة على الاشتراكات، فإنّ العديد منها اضطر إلى طلب التمويل من جهات خاصة و/أو مانحين يعملون على تعزيز التعاون الإنمائي.

بالإضافة إلى ضرورة اعتماد نموذج عمل مستدام، هناك عدّة قيود تحدّ من عمل الصحافيين والإعلام الرقمي. فلا يخفى على أحد أنّ القوانين والأنظمة نفسها تنطبق على وسائل الإعلام التقليدية والبديلة على السواء. في الواقع، شهد القمع الشديد والمنهجي ضدّ الصحافيين والناشطين زيادةً ملحوظةً، خاصةً في عهد الرئيس ميشال عون، ممّا فرض قيوداً على حرية التعبير. فيواجه الأشخاص الذين يُجاهرون برأيهم ضدّ رئيس البلاد والسياسيين قوانين تحظّر التشهير بمسؤولي القطاع العام، ممّا يفرض المزيد من القيود على عمل ودور وسائل الإعلام والصحافيين العاملين لحسابهم الخاص.

٥ Independent Media in Lebanon: Content Analysis and Public Appeal. Op.cit.

٦ الدولية للمعلومات، المواطنون اللبنانيون، المعلومات الخاطئة وسلوك مشاركة الأخبار، مركز سكايز للحريات الإعلامية والثقافية، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. متوفر على: https://www.skeyesmedia.org/documents/bo_filemanager/f.pdf-2022-SKF-News-Sharing-Behavior-Survey

بالإضافة إلى ذلك، يحدّ غموض القوانين التي تنظّم قطاع الإعلام عمل الصحافيين أكثر فأكثر. فلأسباب سياسية عدّة، عطّل مجلس النواب اللبناني اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات، حتى العام ٢٠١٧، ولم يُصدر مجلس الوزراء مرسوم تطبيق هذا القانون حتى العام ٢٠٢٠،[٧] صحيح أنّ الدستور يضمن ويصون الحقّ في حرية التعبير، لكن هناك الكثير من القوانين والمراسيم القديمة التي تُعزّز القيود المفروضة على حريات الصحافيين وعملهم. فآخر مرّة تمّ فيها تعديل قانون المطبوعات الذي ينظّم الإعلام المطبوع كانت في ١٩٩٥. أما الإعلام المرئي والمسموع، فآخر مرة خضع فيها للتنظيم بموجب قانون الإعلام المرئي والمسموع كانت في ١٩٩٤. إلى جانب ذلك، تُشكّل عدّة مواد في قانون العقوبات اللبناني انتهاكاً للمعايير الدولية المتعلّقة بحرية التعبير. على سبيل المثال لا الحصر، تُجرّم المادة ٣٨٤ كل «من حقّر رئيس الدولة» بعقوبة تصل إلى سنتَي حبس. كما تُحظّر المادتان ٢٨٦ و٣٨٨ قدح وذمّ مسؤولي القطاع العام والمؤسسات العامة. فضلاً عن ذلك، تُجرّم المادة ١٥٧ من قانون القضاء العسكري ازدراء الجيش. وبسبب تعريف مُبهم ومطاط للقدح والتشهير والازدراء، يتعرّض الصحافيون والناشطون غالباً للاضطهاد جرّاء تعبيرهم عن رأيهم أو إجرائهم تحقيقاً صحفياً. ومع أنّ العقوبة تقتصر، في معظم الحالات، على دفع غرامة، لكن يمكن في الواقع الحكم على الأشخاص المدانين بالتشهير بالسجن. إلى جانب ذلك، بالرغم من عدم وجود تشريع ينظّم طريقة عمل المواقع الإخبارية الإلكترونية، إلا أنّ المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع يشترط أن تكون هذه المواقع مسجّلةً لدى المجلس، مما يفسّر نقل الأحكام التقييدية لقانون المطبوعات وقانون الإعلام المرئي والمسموع إلى الإعلام الإلكتروني[٨].

٧ Media and Information Landscape in Lebanon, Internews and Maharat Foundation, 2021.
متوفر على: https://internews.org/wp-content/uploads/2021/10/Media-and-Information-Landscape-in-Lebanon.pdf

٨ Internet Legislation Atlas, Lebanon.
متوفر على: https://internetlegislationatlas.org/#/countries/Lebanon

٥. المعلومات المضللة والخاطئة في لبنان

المعلومات الخاطئة أو المغلوطة هي المعلومات المتأتّية عن النشر غير المتعمّد لمعلومات غير صحيحة، على افتراض أنها صحيحة، ومن دون نية التسبّب بالضرر. في المقابل، تنطوي المعلومات المضللة على نشرٍ متعمّد لأخبار كاذبة وتضليلية. شكّلت الأزمة الاقتصادية التي تنامت في أواخر ٢٠١٩، فضلاً عن تفشّي جائحة كوفيد-١٩ في الأشهر التي تلت ذلك، ناهيك عن المشهد السياسي الحرج، بيئةً مؤاتيةً لارتفاع حاد في سرديات المعلومات المضللة. في هذا الإطار، تمعّنت دراسة حالة نشرها مركز شورنشتاين للإعلام والشؤون السياسية والسياسات العامة، في كلية كينيدي بجامعة هارفرد، في المعلومات السمعية الخاطئة في لبنان، مع الانكباب بشكل خاص على الرسائل الصوتية المنقولة عبر تطبيق واتساب الهاتفي، وبالتحديد بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وقد تبيّن أنّ ٣٥ رسالة صوتية، من أصل ٦٦ جمعها فريق البحث، تضمّنت معلومات مضللة: منها ١٤٪ عن الأزمة الاقتصادية، و١٣٪ عن الجائحة، و٢٥٪ عن انفجار مرفأ بيروت. وقد لحظت الدراسة أنّ نشر المعلومات المضللة ينطوي على عملية اتصال معقّدة تتألّف من خمس خطوات، منها أربع استوفتها الرسائل الخمس والثلاثون،[٩] هي: وجود علاقة شخصية بين المرسل والمتلقّي الأصلي، إرساء مصداقية المصدر، التلاعب بالنبرة والعواطف لافتعال الذعر، وتضمين نداء عمل في الرسالة.

ليست المعلومات المضللة ممارسة جديدة، بل لطالما كانت معتمَدةً على نطاق واسع خلال النزاعات لنشر الأخبار والسرديات التي تخدم أجندة سياسية معيّنة. وقد وسّع التحوّل الرقمي لبيئة المعلومات رقعة المعلومات المضللة، كما ساهم في استخدامها بشكل واسع. فتؤدي منصّات وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في تسريع نشر الأخبار الكاذبة والمعلومات الخاطئة، ولجم ذلك في الوقت عينه. في هذا الإطار، للحدّ من انتشار المعلومات المضللة، تستخدم الشركات التكنولوجية العملاقة تقنية الذكاء الاصطناعي، كما تستعين بشركاء للتدقيق في المعلومات، وخدمات الإبلاغ عن المحتوى التي تُتيح للمستخدمين الإبلاغ عن الأخبار الكاذبة. لكنّ عامل النية يصعّب عملية الكشف، خاصةً في حالة المعلومات المضللة. في هذا الإطار، لا تنفكّ الشركات تُصدر نسخاً جديدة لتكنولوجيا الكشف عن المعلومات الخاطئة بناءً على الذكاء الاصطناعي، بهدف الاستجابة للتحوّلات في محتوى المعلومات الخاطئة.[١٠]

مع استمرار لبنان في مواجهة التحدّيات المتعلّقة بسياسة الهوية، والفتن الطائفية العالقة، والاستقطاب السياسي البالغ، يمكن للمعلومات المضللة أن تكون أداةً لزعزعة الاستقرار الشامل. في معظم الأحيان، تُستخدم المعلومات المضللة لتحقيق مخطط سياسي معيّن، فتقتات على السياسة التقسيمية وانعدام الثقة بالإعلام والمؤسسات الحكومية، وهو أمر يفيض في لبنان. فيختبر لبنان، منذ أكثر من عقد، أوقاتاً عصيبة. وبات الجمود السياسي هو المعيار في بلد أرسى فيه دستور ما بعد الحرب

٩ Misinformation Review. July 2022. Shorenstein Center of Media, Politics, and Public Policy. متوفر على: https://misinforeview.hks.harvard.edu/article/audio-misinformation-on-whatsapp-a-case-study-from-lebanon/

١٠ Meta AI. 2020. متوفر على: https://ai.facebook.com/blog/heres-how-were-using-ai-to-help-detectmis-information/

الأهلية نموذجاً غريباً لتقاسم السلطة، لا يمكن له تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. كما رزحت البنى التحتية الاجتماعية والسياسية والمادية الهشّة في البلاد تحت ثقل النزاع السوري وما تبعه من تدفّقات للّاجئين إلى الأراضي اللبنانية. فضلاً عن ذلك، في ظل دَين سيادي يرتفع بلا هوادة، حتى بلغ ١٧٤,٥٪ مقابل إجمالي الناتج المحلي[١١]، وفي غياب تصميم سياسي ثابت، كان من المنتظر حدوث أزمة مالية كاملة، وقد وقعت الواقعة بالفعل في ٢٠١٩. تلت ذلك سلسلة من الأحداث الكارثية. فاستوفيت كل الشروط المناسبة لتنامي المعلومات المضللة.

يُفيد الصحافي ومدقّق المعلومات محمود غزايل، في مقابلة أجراها معه مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز)، بأنّ لبنان مستهدف بشكل مستمر بحملات معلومات مضللة، تُطلق بتأثير أو ضغوط من دول مجاورة، أو مدفوعة من قِبلها. على سبيل المثال، كانت هناك مجموعة على فايسبوك بعنوان «الأصدقاء يسافرون إلى بيلاروسيا»، لم تعد ناشطةً اليوم، روّجت للهجرة الآمنة إلى بيلاروسيا من خلال استهداف اللاجئين السوريين في لبنان على وجه التحديد. جدير بالذكر أنّ الحكومة الألمانية اتّهمت بيلاروسيا بارتكاب الإتجار بالبشر برعاية الدولة، وتسهيل منح اللاجئين تأشيرات دخول إلى مينسك مقابل رسوم باهظة جداً، ثم تركهم عالقين في نهاية الأمر وهم يحاولون الدخول إلى ألمانيا وبولندا.[١٢] وأفاد غزايل بأنّ لبنان ما زال يفتقر إلى هيئة مناسبة لتنظيم المطبوعات الإلكترونية، مضيفاً على صعيد آخر أنه لاحظ إطلاق حملات معلومات مضللة لأغراض تجارية، بالإضافة إلى الحملات ذات الأغراض السياسية.[١٣] كما يقوم مدوّنون ومؤثّرون لديهم عدد كبير من المتابعين، ويعالجون قضايا سياسية وطبية واجتماعية خفيفة، بالترويج لسرديات معيّنة.

المواضيع الأساسية للمعلومات المضللة

أزمة اللاجئين السوريين

منذ بداية أزمة اللاجئين السوريين التي تقاطعت أيضاً مع تدخّل حزب الله في الحرب السورية، وما تلى ذلك من اعتداءات إرهابية على أحياء سكنية في ضاحية بيروت الجنوبية، بات اللاجئون السوريون هدفاً لحملات معلومات مضللة متكرّرة، مع تحميلهم مسؤولية الأزمة الاقتصادية في لبنان، وتزايُد معدّلات الجريمة، وانتشار وباء كوفيد-١٩ والكوليرا في الآونة الأخيرة.

بالرغم من الترحيب باللاجئين ودعمهم في بعض المناطق، فقد واجهوا العنصرية والتمييز في مناطق أخرى. ومردّ هذا الانقسام حول القضية السورية إلى تدخّل سوريا طيلة عقد من الزمن في لبنان، وتورّط حزب الله في الحرب السورية. في هذا الإطار، يرتكز نشر الأخبار الكاذبة عن اللاجئين السوريين حتى اليوم، سواء أعَلى الشبكة الإلكترونية أو خارجها، على التوترات الحالية بين اللبنانيين والسوريين، معرّضاً استقرار البلاد للخطر.[١٤] عام ٢٠١٤، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بأنّ ٤٥ بلدية فرضت حظر تجوّل

١١ Trading Economics. 2022. متوفر على: https://tradingeconomics.com/lebanon/government-debt-to-gdp

١٢ Facebook group and offers from Belarus sell migrants the European dream. The Irish Times. 10 November 2021. متوفر على: https://www.irishtimes.com/news/world/europe/facebook-group-and-offers-from-belarus-sell-migrants-the-european-dream-1.4724910

١٣ مقابلة مع الصحافي ومدقّق المعلومات محمود غزايل.

١٤ Fake News and Social Stability, UNDP, Dawaer Foundation and UKaid, 2021. متوفر على: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/Fake-News-and--Social-Stability.pdf

على السوريين المقيمين ضمن حدودها. وفي تقرير آخر صدر عن المنظمة نفسها في ٢٠٢٠، تبيّن أنّ ٢١ بلدية فرضت حظر تجوّل و/أو إجراءات تقييدية أخرى على السكان السوريين، متذرّعةً بجائحة كوفيد-١٩ وحدها. عام ٢٠١٧، احتجز الجيش اللبناني ثلاثة لاجئين سوريين، وسط انتشار مخاوف من تعرّضهم للتعذيب خلال الاحتجاز.[١٥] وفي مثال آخر، نشر حساب على فايسبوك باسم «طرطوس سيتي» تدوينةً زعم فيها العثور على جثث سبعة سوريين مقتولين مقطوعة الرؤوس في بيروت، مفيداً بأنّ الخبر منقول عن قوى الأمن العام اللبناني. وسرعان ما تناقل مستخدمون هذا الخبر على تويتر، فانتشر بسرعة كبيرة ممّا أوجد المزيد من التوترات والكراهية بين المجموعتين. لكنّ قوى الأمن الداخلي اللبنانية أنكرت الخبر وصحّحته من خلال نشر تعليق على المنشور المذكور.[١٦]

انفجار مرفأ بيروت

في أعقاب انفجار مرفأ بيروت، انتشرت شائعات ونظريات مؤامرة على مختلف الشبكات الإعلامية. فتمّ تداول ادعاءات باطلة حول طبيعة الانفجار، وحجمه، وهدفه الخفيّ. وتناقل الناس عشرات الروايات المختلفة «للقصة الحقيقية» عبر هواتفهم المحمولة، مع زعم البعض أنه كان هجوماً صاروخياً إسرائيلياً على مخبأ أسلحة خاصة بحزب الله. أما الرواية الرسمية الصادرة عن الحكومة، فكانت أنّ الانفجار نتج عن حادث تلحيم. ومن الروايات التي انتشرت بشكل ملحوظ أيضاً قيام السفارات بإرسال تحذيرات إلى موظفيها مباشرةً قبل الانفجار.

كوفيد-١٩

فضح تفشّي وباء كوفيد-١٩ هشاشة الإعلام اللبناني، وفرض عدّة تحدّيات على طريقة التعامل مع الأخبار الكاذبة والمحتوى المضلل. فلم تتمكّن وسائل الإعلام من لجم الشائعات وسرديات المعلومات المضللة المتعلّقة بأصول الفيروس، وطريقة انتقال العدوى، وكيفية الوقاية منه؛ بل على العكس، ساهم الإعلام في انتشار المعلومات الخاطئة المتعلّقة بالفيروس. كما سلّطت الجائحة الضوء على ضعف الحدود الأخلاقية ونظام القيم الذي يوجّه العمل الإعلامي والصحافي في لبنان. فهل «يصبح كل شيء جائزاً» إذا كان يخدم أجندة سياسية أو يعزّز الحملات الإعلانية؟

كانت أول حالة كوفيد-١٩ تمّ اكتشافها لامرأة وصلت إلى لبنان من إيران. وقد طمأن وزير الصحة اللبناني السابق حمد حسن، اللبنانيين بأنّ الوضع تحت السيطرة. لكن تبيّن في الأيام التالية أنّ هذا الأمر غير صحيح البتّة. مع ذلك، اللافت أنّ الأحداث سلكت فوراً منعطفاً سياسياً لتتحوّل إلى مواجهة بين الخطابَين المؤيّد للغرب والمؤيّد لإيران. فما كان من وسائل الإعلام إلّا أن تلقّفت هذين الخطابَين، وعزّزت طابعهما المسيّس، وكرّست الاستقطاب، ثم نشرتهما على نطاق واسع.

بالإضافة إلى ذلك، تصدّرت الإنترنت عدّة خطابات حول العلاجات البديلة، بدءاً بالمداواة بالأعشاب، والذخائر الدينية، ووصولاً إلى الثوم، والشاي، والمشروب الكحولي اللبناني المعروف، العرق. وعندما انطلقت حملة اللقاحات، قوبلت بموجة من الخطابات التضليلية التي ركّزت على الآثار السلبية للّقاح على جسم الإنسان.

١٥ Caroline Hayek, Several municipalities tighten restrictions on Syrian refugees, L'Orient Today, 14 August 2022.
متوفر على: https://today.lorientlejour.com/article/1308497/several-municipalities-tighten-their-restrictions-on-syrian-refugees.html

١٦ Fake News and Social Stability, UNDP, Dawaer Foundation and UKaid, 2021.
متوفر على: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/Fake-News-and--Social-Stability.pdf

كمثال على ذلك، نشرت قناة الـ «إم تي في» التلفزيونية تحقيقاً أشارت فيه إلى إمكانية انتقال فيروس كوفيد-١٩ إلى الإنسان عن طريق الحيوانات الأليفة. فدفع هذا الأمر بعدد كبير من الأشخاص إلى التخلّي عن حيواناتهم الأليفة، وتسميم الهررة والكلاب الشاردة. في وقت لاحق، أزالت المحطة هذا التقرير عن موقعها الإلكتروني، ثم نشرت تقريراً جديداً يُناقض التقرير الأصلي، ويتوافق مع تصريحات منظمة الصحة العالمية حول هذا الموضوع.

وبحسب مثال آخر، غرّد حساب «LBCI News» أنّ الحلّ لجائحة كوفيد-١٩ قد لا يكون بمتناول الجميع، زاعماً أنّ هذا الكلام صدر عن منظمة الصحة العالمية التي كانت في الواقع قد أفادت بأنّ العمل على اللقاحات قد بلغ المرحلة الثالثة من التجارب السريرية، وأن ما من حلّ فوري كان يلوح في الأفق في تلك الآونة.

اغتيال الكاتب والناشط لقمان سليم

عُثر على الكاتب والمحلّل السياسي والناشط اللبناني لقمان سليم مقتولاً في سيارته في جنوب لبنان، يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠٢١. وقد تعرّض لسبع طلقات رصاص، منها خمس طلقات في الرأس. بعد سنتين، لا تزال هذه القضية مفتوحةً، كما هي الحال مع كل الاغتيالات السياسية في لبنان. وسليم هو معارض شيعي بارز لحزب الله، تعرّض لحملة خطاب كراهية ومعلومات مضللة بسبب مواقفه من حزب الله، وإيران، والنظام السوري. كما كان غالباً ما يتعرّض للتهديد ويُتّهم بالخيانة والتعاون مع إسرائيل من قِبل مناصري حزب الله.[١٧]

في اليوم نفسه لاغتيال سليم، غرّد جواد نصر الله، نجل الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، قائلاً: «خسارة البعض هي في الحقيقة ربح ولطف غير محسوب #بلا_أسف.» وفي الواقع، هلّلت شريحة كبيرة من المجتمع لاغتيال سليم، تضمّ صحافيين مثل علي مرتضى. في هذا الإطار، خلصت دراسة أجراها نصري مسرّة بطلب من مؤسسة سمير قصير حول شبكات الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، في ما يتعلّق بموضوع اغتيال سليم، إلى استخدام شبكة من الحسابات ذات معارف قوية لشنّ حملة ضد سليم على تويتر. وقد تمّ تعليق بعض هذه الحسابات بُعيد اغتيال سليم.[١٨]

في ٧ شباط/فبراير ٢٠٢١، نشرت صحيفة «رأي اليوم» مقالاً بعنوان «اغتيال لقمان سليم: المؤامرة من الخارج والتنفيذ من الداخل والمستهدف سلاح المقاومة» بقلم فاطمة الجبوري التي تمّ التعريف عنها على أنها كاتبة وباحثة عراقية. تمّت مشاركة المقال على عدّة مواقع إلكترونية، منها مواقع عراقية. وقد كشف التحقيق الذي أجرته قناة «أضواء» المتخصّصة في تدقيق المعلومات على يوتيوب (بدعم من مؤسسة أوراسيا، ومعهد التنوّع الإعلامي، ومؤسسة سمير قصير) أنّ كافة حسابات فاطمة الجبوري على وسائل التواصل الاجتماعي قد أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أي قبل عشرة أيام من اغتيال لقمان سليم. كشف التحقيق أنّ صورة الجبوري تعود إلى مواطنة لبنانية من جنوب لبنان تعمل في مجال التجميل، اكتشفَت أنّ صورها تُستخدم من قِبل حساب وهمي. فأجرى فايسبوك مزيداً من التحقيقات في قضية الجبوري، أصدر إثرها تقريراً في شباط/ فبراير ٢٠٢١ بعنوان «سلوك غير نظامي منسّق باسم كيان حكومي». كما أعلن فايسبوك أنه علّق ٢٧ حساباً على فايسبوك وإنستاغرام أنشئت في إيران

١٧ Marie Jo Sader, How Lokman Slim was assassinated, L'Orient Today, 3 February 2022.
متوفر على: https://today.lorientlejour.com/article/1289706/how-lokman-slim-was-assassinated.html

١٨ Nasri Messarra, A Social Media Analysis of the Hate Network Surrounding Lokman Slim's Assassination, SKeyes Center for Media and Cultural Freedom, 30 September 2021.
متوفر على: https://www.skeyesmedia.org/documents/bo_filemanager/LS-Social-Media-Hate-Network-Analysis-20210927.pdf

وتستهدف لبنان والعراق والإمارات العربية المتحدة. فكان حساب فاطمة الجبوري أحدها.[١٩]

الأزمة الاقتصادية

اندلعت الأزمة الاقتصادية في لبنان في ٢٠١٩، فهزّت الوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن والهشّ لكن الدائم في لبنان، وفاضت بالمعلومات الخاطئة والمضللة. تستمرّ هذه الأزمة بتهديد ودائع بقيمة مليارات الدولارات، مهدّدة بانهيار قيمة العملة المحلية مقابل الدولار بشكل جنوني، على نحوٍ يُنذر ببدء عهد من التضخم المتزايد بشكل سريع. في خضمّ ذلك، تعرّض السكان المستسلمون للهلَع لأشكال مختلفة من المعلومات التضليلية، عبر وسائل تواصل رقمية وتقليدية مختلفة. وانهال على الجمهور اللبناني سيلٌ من المعلومات المضللة عبر مصادر مختلفة، من الرسائل الخطية والصوتية عبر واتساب إلى البرامج الحوارية في أوقات الذروة.

بعد ظهور الأزمة المالية مباشرةً، شهد لبنان على طفرة من الخبراء والمحللين الاقتصاديين الذين احتلوا البرامج الحوارية ونشرات الأخبار على المحطات التلفزيونية والإذاعية والمواقع والمدوّنات الإلكترونية الإخبارية. فأجرى العشرات، إن لم نقل المئات من الأشخاص الذين نصّبوا أنفسهم كمحلّلين، ومنهم الكثير ممّن كانوا يفتقدون المصداقية و/أو الخبرة، مداخلات أسبوعية أو يومية ضمن النقاش الاقتصادي القائم، من خلال وسائل الإعلام التقليدية والمدوّنات الإلكترونية الحديثة. وأُمطرت جماهير حائرة في مختلف أنحاء البلاد بوابل من التفسيرات، والنظريات، والتحاليل التي تبدو معمّقةً في ظاهرها. جدير بالذكر أنّ الإعلام يتحمّل جزءاً كبيراً من مسؤولية الترويج للخطابات التضليلية، مساهماً بذلك في انتشار المعلومات المضللة، وإضفاء طابع الغموض على الوضع المالي، عوضاً عن القيام بجهود صحفية مكثّفة ومتماسكة للإجابة عن الأسئلة المهمّة المتعلّقة بالانهيار السريع والمفاجئ، لكن المتوقّع، لاقتصاد البلاد واستقراره النقدي على المدى الطويل. مع الوقت، بات من الصعب جداً تكذيب الروايات المضللة، خاصةً وأنها باتت مدعومة بجيش من الاقتصاديين الجدد وفيض من وسائل الإعلام التي فتحت هواءها لهذه الروايات.

من الأمثلة على ذلك إعلان المحلل السياسي اللبناني جوني منيّر، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٠، أنّ واشنطن بوست قد أفادت، بناءً على مصادر مقرّبة من وزارة الخزينة الأميركية، بأنه تمّت خسارة ٨٠٠ مليار دولار بسبب الفساد في لبنان. وتبيّن أن صحافيين ووسائل إعلام كانوا قد نشروا هذا الخبر في أعقاب ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وعزوه إلى نيويورك تايمز ووول ستريت جورنال. يعود مصدر الخبر، في الواقع، إلى منحة لتمويل المدارس، أفيد بأنها من الولايات المتحدة. فتلقّف صحافيون ومواقع إلكترونية إخبارية مزاعم منيّر، ثم أعادوا تدويرها قبل استخدامها من جديد.

نتيجة ندرة السلع والمواد الأساسية في خضمّ الأزمة الاقتصادية، انتشرت الأخبار الكاذبة بسهولة أكبر. كما انتشرت بكثافة على العديد من منصّات وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الفيديوهات والصور غير المثبتة لشاحنات تهرّب النفط من لبنان إلى سوريا، شاركها عدّة سياسيين وصحافيين، كما نالت المئات من ردود الإعجاب، والتفاعل، والمشاركة، وإعادة التغريد. في المقابل، لم تنل جهود مدقّقي المعلومات الذين انكبّوا على التحقّق من الأخبار وتصحيحها القدر نفسه من الدعاية والاهتمام.[٢٠]

١٩ تحقّق من معلوماتك: من فاطمة الجبوري؟ أضواء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢١. متوفر على: https://www.youtube.com/watch?v=smCs248BHW4

٢٠ Fake News and Social Stability, UNDP, Dawaer Foundation and UKaid, 2021. متوفر على: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/Fake-News-and--Social-Stability.pdf

٦. نتائج البحث والتحليل

ركّز مسح المنظمات والمانحين الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسة سمير قصير على المشاريع المطبّقة بين ٢٠١٩ و٢٠٢٢ التي تناولت قضايا مرتبطة ببيئة المعلومات. خلال هذه الفترة، تمّ تحديد وتوثيق ٤٣ برنامجاً ومبادرةً متعلّقة بالمعلومات المضللة. كما تُظهره الصورة ١، موّل ١٨ مانحاً مختلفاً مشاريع متعلّقة بالمعلومات المضللة في لبنان؛ إلا أنّ الأبحاث لم تنجح في تحديد المانحين لأربعة عشر مشروعاً في لبنان بسبب عدم توفر المعلومات ذات الصلة على الإنترنت. إلى جانب ذلك، رفضت بعض المنظمات، لدى التواصل معها، الإفصاح عن تفاصيل أخرى متعلّقة ببرامجها، كالمانحين، والميزانية، والفترة الزمنية.

الصورة ١. المشاريع بحسب المانحين

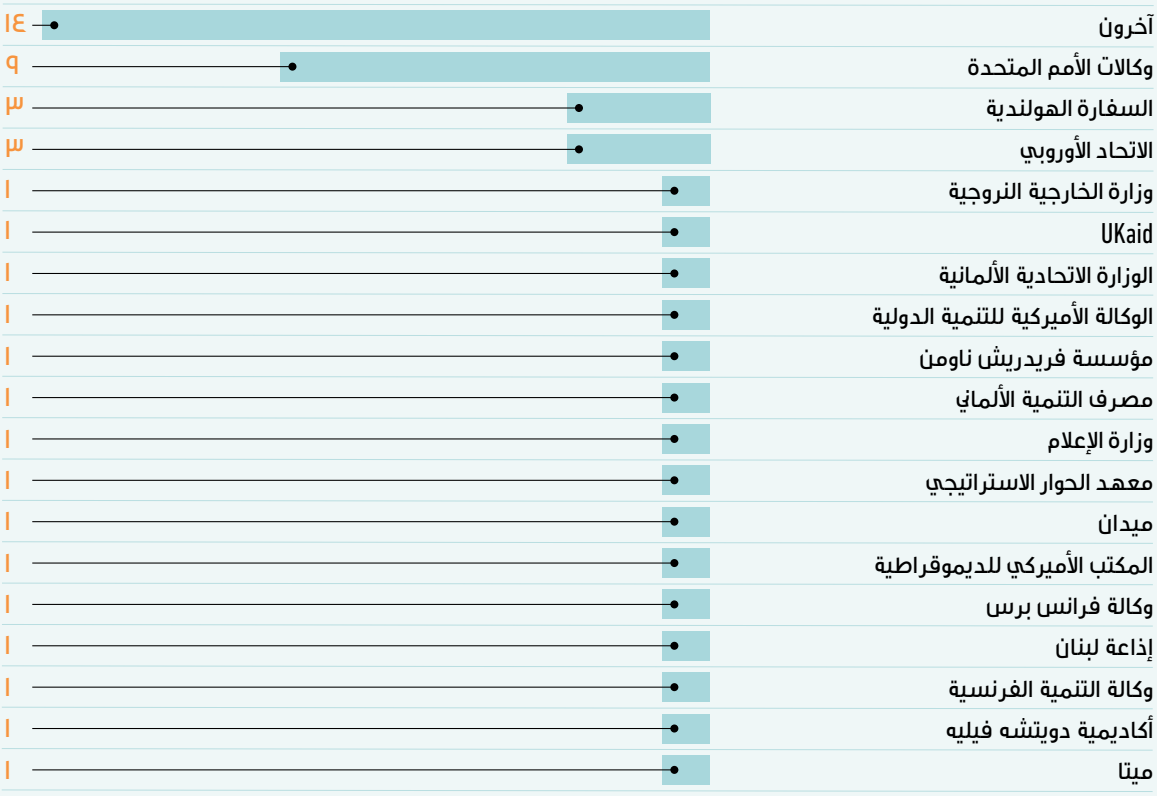

تُعتبر وكالات الأمم المتحدة، والسفارة الهولندية، وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى لبنان من أبرز المانحين لهذا الموضوع. وقد موّلت وكالات الأمم المتحدة في لبنان تسعة برامج بالإجمال، منها ستة من تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثلاثة من تمويل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، وواحد من تمويل صندوق الأمم المتحدة لإغاثة الأطفال (اليونيسف) (الصورة ٢). كما نظّم

مكتب اليونيسكو في بيروت، ووزارة الإعلام السورية، واللجنة الوطنية لليونيسكو ندوةً لسبعة وأربعين صحافياً للتعريف بالنسخة العربية من كتيّب اليونيسكو بعنوان «الصحافة، والأخبار الزائفة، والتضليل: دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة». فضلاً عن ذلك، طبّقت وزارة الإعلام اللبنانية مشروعين من تمويل وكالات الأمم المتحدة. طُبّق أول مشروع في ٢٠٢١، من تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف. ركّز هذا المشروع على تزويد الصحافيين بالمهارات والمعارف والأدوات المطلوبة خلال جائحة كوفيد-١٩ للمساهمة في تطوير القطاع الإعلامي. أثناء تطبيق المشروع الثاني في ٢٠٢٢، أنتجت وزارة الإعلام فيديوهات ونشرتها على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان «صحّح المعلومة»، لمكافحة الشائعات وتزويد الجمهور بمعلومات دقيقة ومحايدة وموثوقة.

الصورة ٢. المشاريع بحسب وكالات الأمم المتحدة

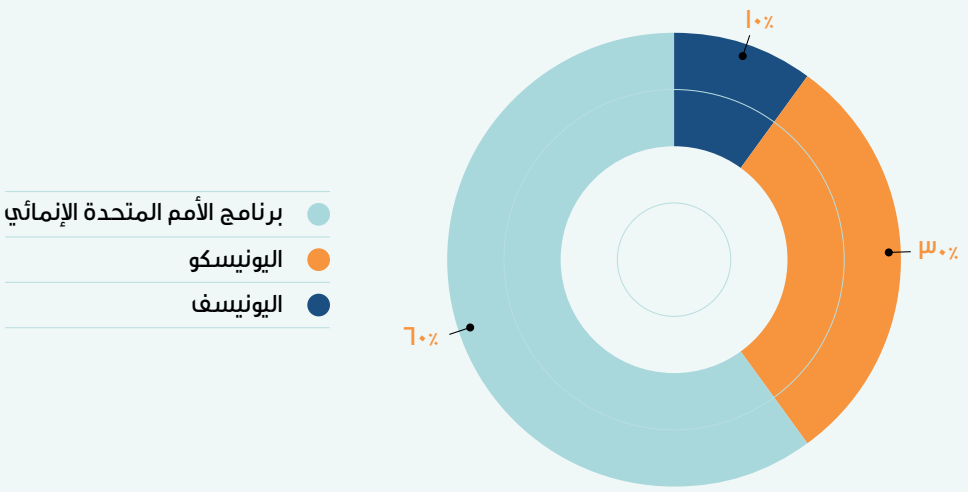

موّلت السفارة الهولندية في لبنان ثلاثة مشاريع. بلغت ميزانية البرنامج الأول ٦٩٦٥٠ دولاراً لمدة ثلاث سنوات. وبين ٢٠٢١ و٢٠٢٣، أجرت مؤسسة سمير قصير استطلاعاً للرأي العام حول قضية حرية التعبير، بهدف فهم مدى تمكّن الجمهور من التمييز بين الحقائق والأخبار الكاذبة، ومدى ميل المواطنين إلى مشاركة الأخبار الكاذبة على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي. كما أنتجت مؤسسة مي شدياق، بالشراكة مع اليونيسكو والسفارة الهولندية ١٢ حلقة على وسائل التواصل الاجتماعي حول خطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة/ المضللة، بهدف نشر التوعية حول هذه القضية، ودرّبت ١٥ فتى وفتاة على مكافحة المعلومات المضللة. فضلاً عن ذلك، في الفترة الممهّدة للانتخابات العامة لسنة ٢٠٢٢، نسجت مؤسسة مهارات شراكةً مع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، لتسليط الضوء على أبرز سرديات المعلومات المضللة في سياق الانتخابات النيابية، من خلال رصد وسائل التواصل الاجتماعي.

عام ٢٠٢١، خصّص الاتحاد الأوروبي ما بين ١١٦٦٦٨٠ دولاراً و١٩٤٤٧٠٢ دولار لتشجيع الجمهور وصنّاع السياسات على استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية الإخبارية التي تُدار بجهود محلية وتهدف إلى التحقّق

من المعلومات. فنسجت «سايرن أسوشيتس» (Siren Associates) شراكةً مع الشبكة العربية لمدقّقي المعلومات، بإدارة «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية» (أريج) والجمعية الأردنية للمصدر المفتوح، لتطبيق المشروع، مع مساهمة كل شريك وفقاً لمجال خبرته. وفي عام ٢٠٢٢، أنتجت بعثة الاتحاد الأوروبي فيديوهات باللغتين العربية والإنكليزية تمّت مشاركتها على صفحاتها الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، بهدف نشر التوعية بين الجمهور تجاه المعلومات المضللة. فضلاً عن ذلك، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي، أعدّت مؤسسة سمير قصير قصة «مانغا» تفاعلية مصوّرة، شكّلت منهجاً دراسياً لطلاب مراهقين، وتضمّنت أفضل الممارسات لكشف المعلومات المضللة ودحضها. تمّ طرح قصة «مانغا» في خمس مدارس عام ٢٠٢٢، وتنوي مؤسسة سمير قصير عرض فكرة اعتماد هذا المنهج الدراسي على مدارس إضافية في العام المقبل.

عالج أحد المشاريع التي تمّ تحديدها قضايا متعلّقة باللاجئين السوريين وسائر المجموعات المهمّشة، كمجتمع الميم-عين والعمّال المهاجرين في لبنان. فقد موّلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشروعاً مع منظمة «Rooted in Trust» ومؤسسة مهارات لفترة سنتين، بهدف مكافحة انتشار الشائعات المتعلّقة بكوفيد-١٩ بين اللاجئين السوريين. فعملت الجهات الفاعلة في القطاع الصحي على إنشاء قاعدة بيانات مفتوحة المصدر، أمكن من خلالها تتبّع الشائعات المتعلّقة بكوفيد-١٩.

الصورة ٣. المشاريع بحسب المنظمات المنفّذة

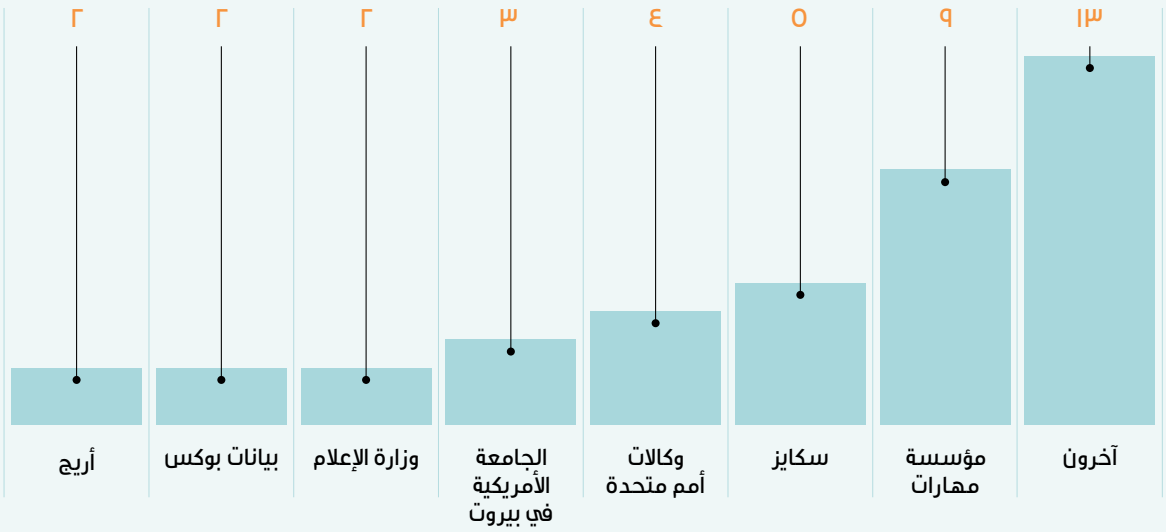

كما هو مبيّن في الصورة ٣، تمثّل مؤسسة مهارات، ومؤسسة سمير قصير، ووكالات الأمم المتحدة أبرز المنظمات العاملة على القضايا المتعلّقة بالمعلومات المضللة في لبنان، ضمن إطار ما مجموعه ١٨ مشروعاً. طبّقت مؤسسة مهارات تسعة مشاريع، مركّزةً على الأحداث السياسية الكبرى في لبنان. فهدف مشروعان إلى مكافحة المعلومات المضللة في سياق الانتخابات النيابية اللبنانية في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٢، فيما ركّز مشروع على توثيق الأخبار الكاذبة المتعلّقة بأحداث ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في ٢٠١٩ و٢٠٢٠. كما هدف مشروع آخر لمؤسسة مهارات إلى تشكيل مجتمع صحفي مهني يدقّق في صحة المعلومات.

نسجت مؤسسة سمير قصير شراكةً مع ميدان، ضمن إطار صندوق نوى لدعم التحقيقات، لتدريب ٣٠ طالباً جامعياً من لبنان، وسوريا، وفلسطين، ومصر، واليمن، على رصد المعلومات الخاطئة / المضللة المتعلّقة

بجائحة كوفيد-١٩، والتحقّق منها، وتحليلها. في نهاية المشروع، وفّرت مؤسسة سمير قصير الإرشاد للطلاب الذين صاغوا تقريراً بعنوان «المعلومات المضللة خلال وباء كوفيد-١٩ في لبنان وسوريا واليمن». ضمن إطار برنامج «أضواء» المطبّق بتمويل من وزارة الخارجية الأميركية، وقيادة مؤسسة أوراسيا، زوّدت مؤسسة سمير قصير ٦٠ صحافياً من لبنان وسوريا والعراق بأدوات وتقنيات لفهم استراتيجيات وتكتيكات تحفيز المعلومات المضللة. بالإضافة إلى الندوات وجلسات التدريب، ترجمت مؤسسة سمير قصير المواد غير المتوفرة باللغة العربية للصحافيين الناطقين باللغة العربية، كما أنشأت موقع «Adwa2.org» لتوفير أفضل الممارسات في مجال دحض المعلومات المضللة وتدقيق المعلومات باللغة العربية.

طبّق كلّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسكو مشروعاً (الصورة ٤)، من أجل نشر التوعية بشأن الأخبار الكاذبة وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي، وتعريف الجمهور اللبناني على هذا التأثير بحسب أبحاث قائمة على الأدلة.

كما تُظهره الصورة ٣، طبّقت جامعات مثل الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف، فضلاً عن وزارة الإعلام، وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى لبنان، وثماني منظمات مثل بيانات بوكس، أريج، مؤسسة دوائر، وسايرن أناليتكس على سبيل المثال لا الحصر، ١٦ مشروعاً بدورها. كما طبّق كل من الموقع الإلكتروني النهار نيوز، وقناتي المؤسسة اللبنانية للإرسال والجديد، وإذاعة صوت لبنان، مشروعاً واحداً. إلى جانب ذلك، أنشأ الصحافي ومدقّق المعلومات محمود غزايل منصةً إلكترونية لدحض الأخبار الكاذبة وسرديات المعلومات المضللة في المنطقة، بناءً على المقالات الإخبارية التي يتلقّاها من الجمهور.

الصورة ٤. المشاريع بحسب وكالات الأمم المتحدة

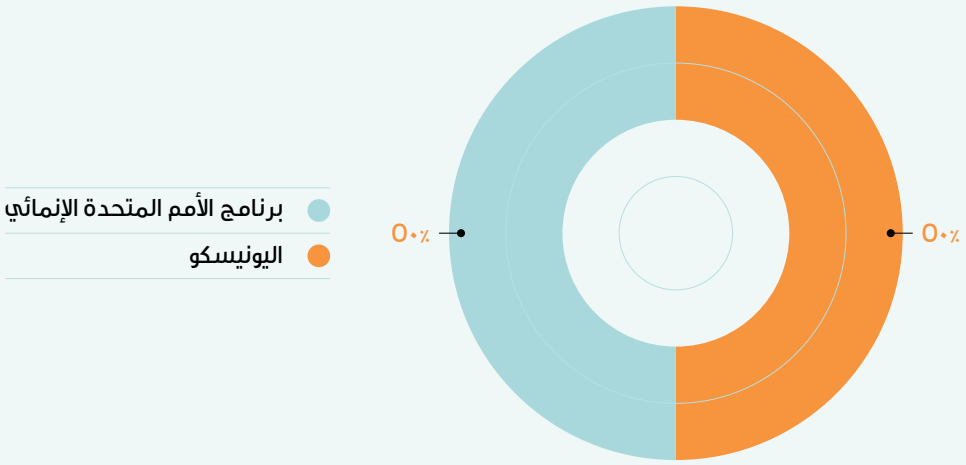

تُمثّل الصورة ٥ عدد المشاريع التي شاركت فيها كل منظمة بشكل مباشر أو غير مباشر. كما شارك كل من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة سمير قصير في مشروعين، ومؤسسة مهارات في ثلاثة مشاريع، من خلال تقديم خبراتها وتأمين المساعدة إلى الشركاء القائمين بالتنفيذ.

الصورة ٥. المشاريع وفقاً للمنظمات الشريكة

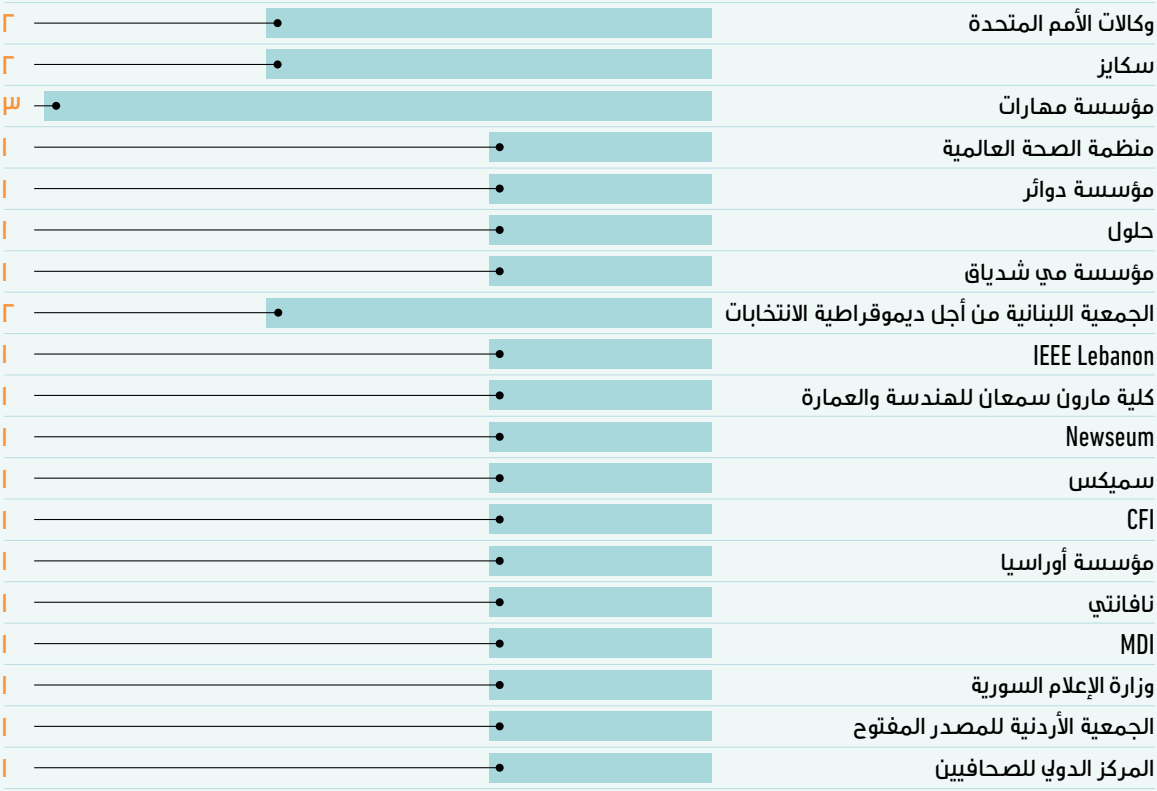

الصورة ٦. المشاريع بحسب الجهات المستفيدة

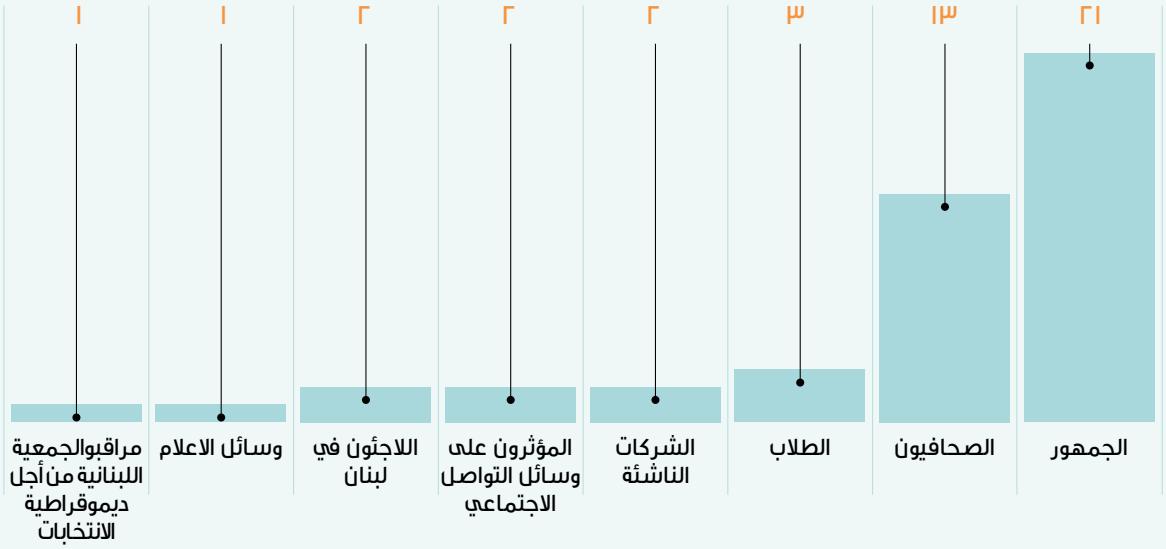

الصورة ٧. أنواع المشاريع

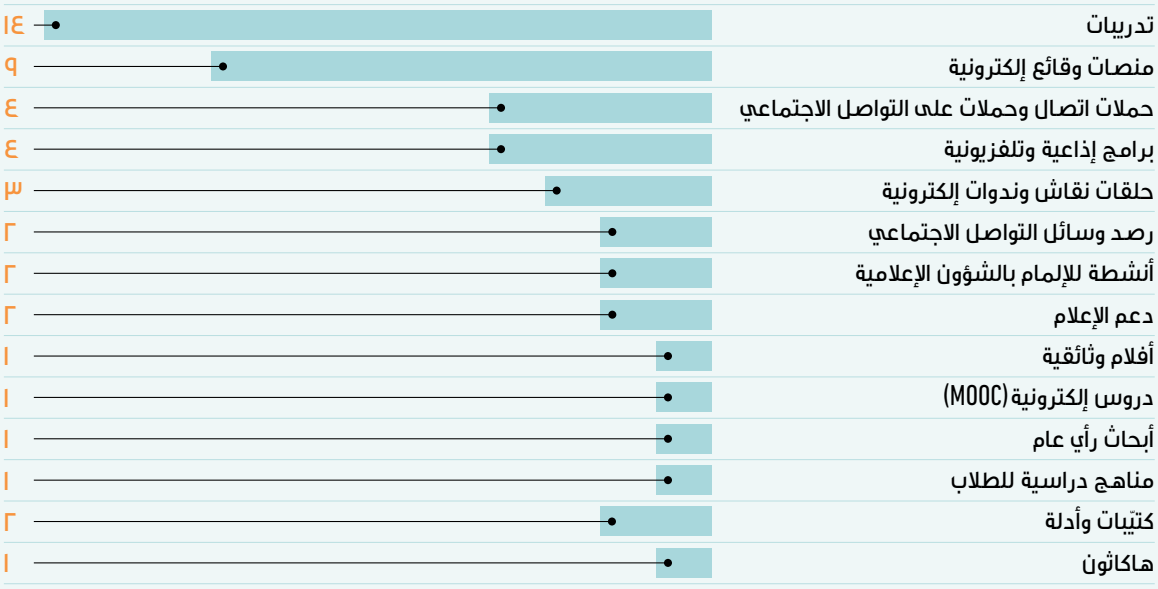

كشفت الصورة ٦ أنّ ٤٦٪ (٢٢) من إجمالي المشاريع المطبّقة في لبنان استهدفت الجمهور، بهدف نشر التوعية بشأن المعلومات المضللة وطريقة تأثير الأخبار الكاذبة على استهلاك الإعلام. وكما هو مُبيّن في الصورة ٧، هدفت أربعة مشاريع إلى تسليط الضوء على المشكلة من خلال إعداد موادّ الاتصال وحملات على وسائل التواصل الاجتماعي. في الوقت نفسه، بثّت المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية أربعة برامج مختلفة لتسليط الضوء على المعلومات المضللة، وأهمية التحقّق من دقة الأخبار والمعلومات المتداولة في البلاد. من جهتها، نفّذت مؤسسة مهارات مشروعاً واحداً لتشجيع الناشطين، والطلاب الجامعيين، والصحافيين، على الإلمام بالشؤون الإعلامية. وركّز ١٣ مشروعاً بالإجمال (٢٧٪) على تدريب الصحافيين والناشئة (الصورة ٧). كما تُظهره الصورة ٦، ركّز ١٣ مشروعاً على تدريب الصحافيين على التدقيق في الحقائق، والتحقّق من المعلومات، ومكافحة الترويج للخطابات الزائفة، واستخدام التقنيات والأدوات ذات الصلة في تحقيقاتهم. في هذا الإطار، تمحورت خمسة أنشطة (٧٪) حول تدريب الشباب على التحقّق من المعلومات وتثقيفهم بشأن عواقب الترويج للمعلومات الخاطئة.

بين ٢٠١٩ و٢٠٢٢، ظهرت تسعة مواقع إلكترونية ومنصّات إلكترونية على الأقلّ للتدقيق في المعلومات في لبنان.[٢١] بهدف تحليل الأخبار الكاذبة وتزويد الجمهور بمعلومات موثوقة وموضوعية، أطلقت مهارات مبادرة «Fact-o-meter» التي يمكن الاطّلاع عليها على الموقع الإلكتروني للمؤسسة. فضلاً عن ذلك، أنشأت وزارة الإعلام والوكالة الوطنية للإعلام الموقع الإلكتروني «Factcheck Lebanon»، وهو متاح للجمهور للتحقّق من دقة الأخبار المشبوهة والمشكوك في أمرها. بالإضافة إلى ذلك، نظّمت بيانات بوكس هاكاثون في ٢٠١٩ لتشجيع الشركات الناشئة على إنشاء نماذج أولية للحلول الرقمية المبتكرة، من أجل كشف الأخبار الكاذبة ونشر التوعية بشأنها في الفضاء الرقمي.

٢١ من هذه المواقع الإلكترونية: Fake News: University Library Guides، Factcheck Lebanon، أضواء، في ميزان فرانس برس، النهار تتحقق، مبادرة الصحافي محمود غزايل للتحقق من الأخبار، تحقق، Fact-o-meter

الصورة ٨. عدد المشاريع سنوياً

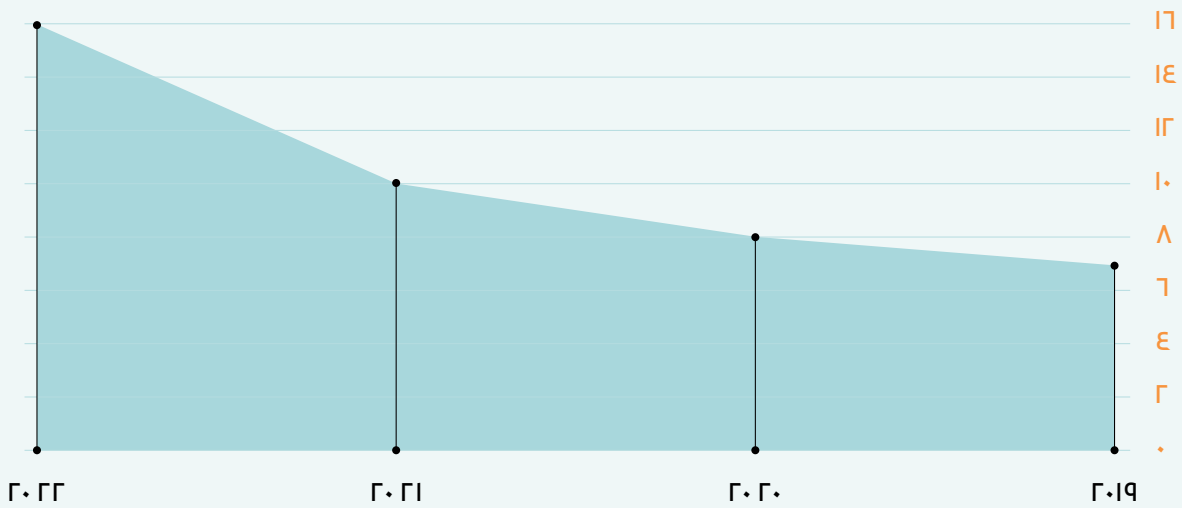

كما هو مُبيّن في الصورة ٨، شهدت برامج مكافحة المعلومات المضللة زيادةً مطّردةً في لبنان بين ٢٠١٩ و٢٠٢٢. تدلّ هذه الزيادة الحادّة، من سبعة مشاريع عام ٢٠١٩ إلى ١٦ مشروعاً في ٢٠٢٢، على الوعي العالمي بمخاطر المعلومات المضللة والخاطئة على التنمية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وحلّ النزاعات. بالإضافة إلى تزايد اهتمام المانحين بموضوع المعلومات المضللة، هناك عدّة عوامل أخرى تُفسّر الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في لبنان والمنطقة. فقد تفاقمت أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة بسبب الصدمات السياسية الكبرى التي بدأت مع الربيع العربي واستمرت بعد ذلك، ممّا أدى إلى تقلّص المساحات المخصّصة لحرية التعبير. فتراجعت مرتبة لبنان، بحسب التقرير العالمي لحرية الصحافة الصادر عن منظمة «مراسلون بلا حدود» عام ٢٠٢٢، إلى المرتبة ١٣٠ من أصل ١٨٠ بلداً. في هذا الإطار، وثّقت مؤسسة سمير قصير ٨٠١ انتهاك ضدّ الحريات الإعلامية والثقافية خلال عهد الرئيس ميشال عون، بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠، منها ٢٣٤ انتهاكاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى لثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. في الواقع، أصبحت الحاجة إلى سرديات قائمة على الوقائع في لبنان ملحّة إلى درجة لم يعد بالإمكان تجاهلها، نظراً إلى انتماءات وسائل الإعلام المحلية، وتواطئها في استدامة سرديات المعلومات الخاطئة السياسية والاقتصادية، وعدم تحمّلها مسؤولية تغطية القضايا الاجتماعية، كالصحة العامة مثلاً.

نظراً إلى التقييدات التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، تمّ تطبيق ٥٨٪ من المشاريع بين ٢٠١٩ و٢٠٢٢ على الشبكة الإلكترونية (كما يبدو في الصورة ٩)، و٢٤٪ من المشاريع حضورياً، و٩٪ من البرامج حضورياً وافتراضياً. كما كانت ٥٪ منها عبارة عن برامج إذاعية و٤٪ برامج تلفزيونية.

الصورة ٩. مكان التطبيق

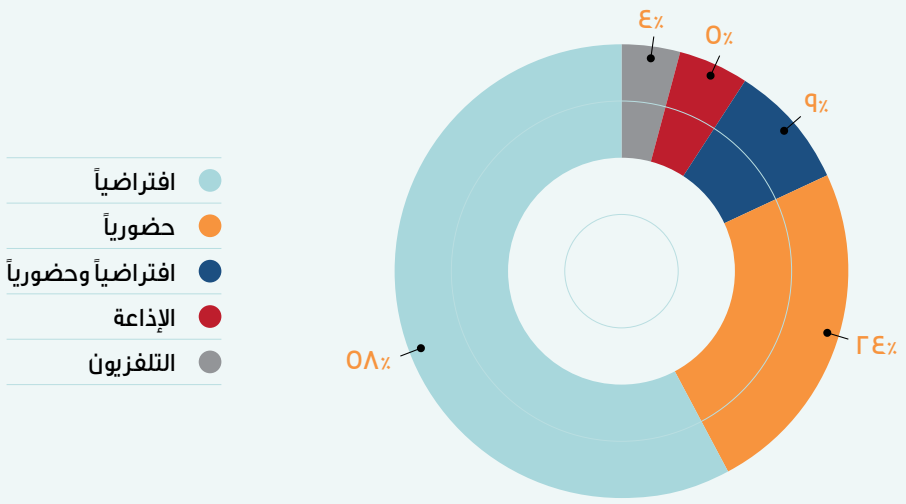

٧. التحليل والتوصيات

يحاول التقرير في هذا القسم تقييم فعالية المشاريع المرتكزة على مكافحة المعلومات المضللة التي تمّ تطبيقها خلال السنوات الثلاث الماضية. كما يُحدّد البحث مسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة في هذه المعركة ضدّ المعلومات المضللة، بما في ذلك مسؤوليات المانحين، ووسائل الإعلام والصحافيين، ومنصّات وسائل التواصل الاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني.

المانحون

تدعو الحاجة إلى تأمين موارد إضافية لتحقيق النتائج على المدى المتوسط والطويل. ولا بدّ، عند تصميم المشاريع، من تخصيص الميزانية اللازمة لفترات زمنية أطول قد يتطلّبها المشروع، أو شرائح أوسع من الجماهير يجب بلوغها. بالفعل، تؤثّر المعلومات المضللة على الجماهير من مختلف الخصائص الديموغرافية. وبالتالي، على البرامج أخذ هذا الأمر في الاعتبار، ومراعاة خصائص الجمهور المختلفة خلال عملية تصميم المشاريع.

يؤدي مدقّقو المعلومات دوراً أساسياً في كشف المعلومات المضللة والخاطئة. لذا، يتحمّل المانحون مسؤولية تعزيز هذا الدور، وتوجيه الشركاء والمستفيدين نحو الارتكاز على مدقّقي المعلومات كمورد مهمّ، عوضاً عن اعتماد نهج انعزالي بين مختلف برامجهم.

يمكن للتشبيك وفرص تبادل المعلومات أن تحسّن قدرات الصحافيين ومدقّقي المعلومات، والأدوات والمنهجيات المتوفرة لهم. كما يمكن جمع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأكاديمي مع الصحافيين ومدقّقي المعلومات، خاصةً وأنّ هذا الأمر يُحسّن بشكل ملحوظ العمل لمكافحة المعلومات المضللة، ويُغني النقاش الدائر حوله.

فضلاً عن ذلك، على كل المبادرات أن تحترم مبدأ عدم الإضرار. باستثناء جهود بسيطة لتوفير السكن الآمن لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخدمة البيت الآمن التي تُقدّمها مؤسسة سمير قصير للصحافيين المعرّضين للخطر، لا تُعتبر ممارسة تأمين مأوى مألوفةً في لبنان، لا بل هناك عدم تناسب كبير بين المستوى العالي من المخاطر الذي تنطوي عليه الصحافة الاستقصائية من جهة ومدى توفّر المساحات الآمنة في البلاد من جهة أخرى. من هذا المنطلق، تدعو الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في هذه الخدمة، حرصاً على عدم ترك الصحافيين ومدقّقي المعلومات لمواجهة مصيرهم، خاصةً عندما يُشكّل التخويف الذي تمارسه جهات تابعة وغير تابعة للدول خطراً على الحياة.

لكن قبل ذلك، من الضروري أن يتبادل المانحون معلومات حول نوع التدخّلات التي يطبّقونها في لبنان ونطاقها. يهدف ذلك إلى استهداف الموارد بشكل أفضل، وتحسين أوجُه التضافر بين البرامج. بالإضافة إلى ذلك، يُشجّع التنسيق على تبادل الدروس المستخلصة.

وسائل الإعلام والصحافيون

تواجه وسائل الإعلام في لبنان مشكلةً على صعيد إثبات مصداقيتها، ومردّ ذلك إلى انتماءاتها السياسية من جهة وإلى قصورها المتكرّر عن التدقيق في المعلومات من جهة أخرى. في هذا الإطار، يمكن لمساهمتها في المعركة ضدّ المعلومات المضللة والخاطئة أن تنجح في ردّ اعتبارها، وتساعدها على اكتساب ثقة الجمهور مجدداً. لذا، من الطرق التي يمكن أن تعتمدها وسائل الإعلام لتسجيل مساهمة جوهرية، ربط الجمهور بمدقّقي المعلومات، وفرض سياسات ضدّ الترويج للسرديات التضليلية، واعتماد بروتوكولات للتحقّق من المعلومات. وبالرغم من الإقرار بوجود تحدّيات سياسية ومالية تحول دون ذلك، نظراً إلى انتماءات وسائل الإعلام، هناك إمكانية لتحسين نوعية التقارير الإخبارية، ومجال تغطيتها، من خلال التركيز على صحافيين متفانين أفراد، وتشجيع المؤسسات الإعلامية على نَيْل شهادات تُعطى بعد عملية تدقيق، مثل شهادة مبادرة الثقة بالصحافة.

منصّات وسائل التواصل الاجتماعي

على أبرز منصّات وسائل التواصل الاجتماعي مراجعة سياساتها وتعديلها، بغية تضييق الفجوة بين التدابير الوقائية العالمية التي تعتمدها والسياقات المحلية. في هذا الإطار، يمكن تنظيم حوار مركّز مع منظمات مناصرة ذات صلة، لتركيز جهود المنصّات على أسس متينة، وإضفاء الطابع المحلي على خوارزمياتها وإجراءاتها المتعلّقة بإدارة المحتوى.

هناك عدّة خطوات تتطلّب تعاوناً بين شركات وسائل التواصل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني، هي: أ) إنشاء شبكة موثوقة من الخبراء والمتعاونين، بناءً على معايير واضحة وبناء القدرات بشكل مستمر؛ ب) تسهيل عملية تثبيت صحة المعلومات الإلكترونية؛ ج) تعزيز الشفافية وإمكانية شرح المحتوى الخاطئ الذي تمّ الإبلاغ عنه.[٢٢]

بالإضافة إلى ذلك، على شركات وسائل التواصل الاجتماعي الإيفاء بما أعلنت عنه من التزامات بمكافحة المعلومات الخاطئة والمضللة، ودعم شبكات مدقّقي المعلومات، من خلال تخفيف العقبات التقنية والمالية التي تواجه المدقّقين عند دحض المعلومات الخاطئة. على سبيل المثال، يمكن منح مدقّقي المعلومات حوافز لتعزيز المحتوى الذي يكافح المعلومات المضللة والخاطئة، وتخفيف تكاليفهم، والسماح لهم بتعزيز وصول المحتوى الذي ينشرونه لتصحيح المعلومات الخاطئة، خاصةً عندما تكون المعلومات المضللة مدعومة من أحزاب ثرية، وقادرة بالتالي على بلوغ جماهير واسعة من خلال إغداق الأموال لتعزيز وصول المنشورات.

٢٢ Combating misinformation online: re-imagining social media for policy-making, Kyza et al, Internet Policy Review, Journal on internet regulation, متوفر على https://policyreview.info/articles/analysis/combatingmisinformation-online-re-imagining-social-media-policy-making

منظمات المجتمع المدني

من مصلحة منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالمناصرة، خاصةً تلك التي تعمل على حقوق المجموعات المهمّشة، أن تعمل على تغيير المشهد الإعلامي بحيث يعكس برامجها السياساتية بشكل أفضل؛ لا بل أكثر من ذلك: من مصلحتها نسج شراكات طويلة الأمد مع مؤسسات إعلامية، تعود بالمنفعة على كلا الطرفين. لكن، يتطلّب هذا الأمر اعتماد نموذج تعاون مبتكر، تصبح فيه المعارف التي راكمتها منظمات المجتمع المدني حول مواضيع معيّنة مرجعيةً بالنسبة إلى المؤسسات الإعلامية الشريكة، فتعتمد عليها هذه الأخيرة للتحقّق من المعلومات وعند تغطيتها للأخبار والأحداث ذات الصلة.

نتيجة التنافس بين وسائل الإعلام، وغياب الممارسات والأنظمة الوقائية للتحقّق من الأخبار، يُمسي المواطنون، أي مستهلكو المنتجات الإعلامية، فريسةً سهلةً لسرديات المعلومات المضللة والخاطئة. في هذه الحالة، يتحمّل المواطنون مسؤولية بذل الجهود اللازمة للتحقّق من الأخبار قبل مشاركتها. لهذا السبب، من الضروري تعزيز الإلمام بالشؤون الإعلامية ضمن المجتمعات. فمع أنّ الأدوات والتقنيات المطلوبة لمكافحة المعلومات المضللة موجودة بتصرّف المواطنين العاديين والصحافيين، ما زال الجهل بالمبادئ الإعلامية أحد أسباب عدم الاكتراث بالتحقّق من المعلومات والأخبار. زِد على ذلك أنّ الأخبار الكاذبة والمضللة تكون أكثر جاذبية بالنسبة إلى الجمهور، كونها تعكس الانفعالات والمخاوف السائدة في حياة المواطنين اليومية.

مع أنّ لبنان أضاف مادة الإعلام إلى برنامج التربية المدنية في المدارس، إلا أنّ المنهج الدراسي الذي يعود إلى العام ١٩٩٧ لا يعكس التغيير والتطوّرات التي طرأت على المشهد والمجال الإعلامي على مرّ السنوات. من هذا المنطلق، بالإضافة إلى ضرورة تحديث المنهج، إنّ تحسين الإلمام بالشؤون الإعلامية، بهدف الحدّ من انتشار المعلومات المضللة وتأثيرها، يستدعي الاستثمارَ أكثر في المشاريع المرتكزة على الشباب والمسنّين، ولا سيّما تلك التي تتناول مفهومَي المعلومات المضللة والخاطئة، فضلاً عن عناصر أخرى ذات صلة بالبروباغندا.

تتحمّل منظمات المجتمع المدني مسؤولية مواصلة جهودها في مجال مكافحة المعلومات المضللة، من خلال توثيق سرديات المعلومات المضللة وتحليلها، فضلاً عن تتبّع أصول وأهداف الخطاب المؤذي الذي يتمّ الترويج له. من هنا، على المنظمات أن تتعاون في ما بينها، وتنشر الدروس والتحدّيات المستخلصة من المشاريع السابقة.

صحيحٌ أنّ تدريب الصحافيين على تدقيق المعلومات أمر مهمّ للَجم انتشار الأخبار الكاذبة، لكنه ليس كافياً، إلا إذا أصبح تدقيق المعلومات قيمةً أساسيةً متجذّرةً في عملهم اليومي. بناءً على الخبرات التي اكتسبتها مؤسسة سمير قصير ومؤسسة مهارات في هذا المجال، لن يؤدي تعريف الصحافيين على أحدث الأدوات والتكنولوجيات إلى النتائج المرجوّة، إلا إذا أبدى الصحافيون استعداداً لتلقّي التوجيه والإرشاد على المدى الطويل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تدريبهم على مواضيع محدّدة متعلّقة بالقضايا والأحداث الجارية في البلد. على سبيل المثال، درّبت مؤسسة مهارات صحافيين من وسائل إعلامية تقليدية وبديلة على رصد الخطابات والسرديات خلال الانتخابات النيابية، وزوّدتهم بالتوجيه والإرشاد اللازمَين لدحض المحتوى الزائف ونشر ذلك على منصّاتهم، فضلاً عن موقع « Fact-o-meter» التابع لمهارات، بهدف بلوغ شريحة أوسع من الجمهور.

في خضمّ هذه المعركة ضدّ المعلومات المضللة، من بالغ الأهمية تمكين الصحافيين الاستقصائيين. يتمثل دور منظمات المجتمع المدني في هذه الحالة بإيجاد مساحة آمنة، يمكن فيها للصحافيين

ومحلّلي بيانات الأدلة الجنائية عرض إنجازاتهم وتحدياتهم، وتوفير فرص جديدة للتعاون في ما بينهم. زِد على ذلك أنّ هذا الأمر سيسهّل تبادل الخبرات، والوصول إلى المعلومات والوثائق المتعلّقة بالقضايا التي يتمّ التحقيق فيها، خاصةً عندما يعمل الصحافيون الاستقصائيون في بيئات خطرة، ويتعرّضون للتهديد من قِبل حكوماتهم أو جهات سياسية أخرى. من هذا المنطلق، على منظمات المجتمع المدني تجهيز المؤسسات الإعلامية والصحافيين الأفراد على العمل في ظل أنظمة قمعية، من خلال الأدوات والموارد المالية التي ستمكّنهم من العمل بشكل آمن وفعّال.

NDI